ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تجارة السّلطنة المملوكية مع مدينتي البندقية وجنوى والصراعات الناجمة عن التنافس التجاري بينهم في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الربع عشر والخامس عشر الميلاديين

خضر فايز راضي – طالب في جامعة بيروت العربية

ا.د علي حلاق مشرف رئيسي –

ا.د محمد علي القوزي مشرف مشارك

جامعة بيروت العربية

"The Trade of the Mamluk Sultanate with the Cities of Venice and Genoa and the Conflicts Arising from Commercial Rivalry between Them in the 8th and 9th Hijri Centuries / the 14th and 15th Gregorian Centuries"

Khoder Fayez Radi;
BAU

تاريخ استلام البحث: 20 / 7 / 2025 تاريخ قبول البحث: 4 / 9 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تجارة السّلطنة المملوكية مع مدينتي البندقية وجنوى والصراعات الناجمة عن التنافس التجاري بينهم في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الربع عشر والخامس عشر الميلاديين.

ملخص

تتناول العلاقات التجارية بين السلطنة المملوكية ومدينتي البندقية وجنوى خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، حيث كانت التجارة محور هذه العلاقات. اعتمدت المدن الإيطالية على موانئ مصر والشام للحصول على السلع الشرقية، بينما استفاد المماليك من الرسوم الجمركية وتدفق الذهب.

ومع ذلك، لم يكن التعاون خالياً من التوتر، إذ أدى التنافس التجاري إلى صراعات حادة، مما أدخل المماليك في مواجهات متعددة. كما تعرضت الموانئ والسفن المملوكية للاعتداءات الأوروبية، مما دفع السلاطين إلى اتخاذ إجراءات لحماية مصالحهم.

فرضت باباوات روما حظراً تجارياً على السلطنة، مما أثر سلباً على تدفق المواد اللازمة للأغراض العسكرية. رغم ذلك، لم يتوقف التبادل التجاري تماماً، لكنه شهد تراجعاً ملحوظاً.

تظهر هذه الديناميكيات التوازن الدقيق بين المصالح المشتركة والصراعات التي شكلت العلاقات المملوكية مع المدن الإيطالية.

الكلمات المفتاحية: المماليك – البندقية – جنوى – التجارة – الصراعات

Abstract

Genoa during the 8th and 9th Hijri centuries, where trade was the main axis of these relations. The Italian cities relied on the ports of Egypt and the Levant to obtain Eastern goods, while the Mamluks benefited from customs revenues and the influx of gold. However, cooperation was not free of tension, as commercial rivalry led to fierce conflicts that drew the Mamluks into multiple confrontations. Moreover, Mamluk ports and ships were subjected to European attacks, which prompted the sultans to take measures to protect their interests. The Popes of Rome imposed a trade embargo on the Sultanate, negatively affecting the flow of materials needed for military purposes. Nevertheless, trade did not cease entirely, but it witnessed a significant decline. These dynamics reflect the delicate balance between shared interests and conflicts that shaped Mamluk relations with the Italian cities

Keywords: Mamluk Sultanate - Venice and Genoa - Trade Relations - Commercial Rivalry - Trade Embargo

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

شهدت العلاقات بين السلطنة المملوكية والمدن الإيطالية البحرية الكبرى، مثل البندقية وجنوى، خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، تفاعلات معقدة اتسمت بالتقارب والتنافس في آنٍ واحد. فقد مثّلت التجارة حجر الزاوية في هذه العلاقات، إذ اعتمدت المدن الإيطالية على موانئ مصر والشام للحصول على السلع الشرقية من توابل وأقمشة ومواد أولية، بينما استفاد المماليك من النشاط التجاري الأوروبي في دعم مواردهم المالية عبر الرسوم الجمركية وتدفق الذهب والفضة.

غير أن هذا التعاون الاقتصادي لم يكن خالياً من التوتر، إذ أدّى التنافس التجاري بين الأطراف إلى إثارة صراعات حادة انعكست آثارها على الساحة المشرقية، وأدخلت المماليك في الكثير من المواجهات. كما أن الاعتداءات الأوروبية على الموانئ والسفن المملوكية خلّفت ردود فعل من قبل السلاطين، الذين سعوا إلى حماية طرق التجارة وتأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية في مواجهة الأطماع الغربية. وخاصة بعد أن فرض باباوات روما حظراً تجاريّاً على السّلطنة المملوكيّة وهدّدوا المخالفين بالحرم الكنسي. وذلك بهدف إضعاف المماليك بمنع وصول المواد المستعملة لأغراض عسكريّة كالخشب، والحديد، والحبال، والكتّان، والقير، والقطران، والأقمشة المستعملة لصناعة أشرعة السّفن إليهم. لم ينقطع التبادل التجاري بين الغرب والشرق بشكل كامل ولكنّه ضعف وخفّت وتيرته. (Heyd، 1959، ص23-27).

لذلك، فإن دراسة هذه الموضوعات تكشف عن طبيعة التوازن الدقيق بين المصالح المشتركة والصراعات المحتدمة التي طبعت العلاقات المملوكية-الأوروبية، وأسهمت في تشكيل ملامح النظام التجاري في حوض البحر المتوسط خلال العصر الوسيط.

أولاً : التجارة مع مدينة البندقية.

تفوقت مدينة البندقية خلال العصر المملوكي على باقي المدن التجارية الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، واحتلت مكانة رائدة في تجارة التوابل والقطن بمصر وبلاد الشام. فقد وفرت الخطوط البحرية بين البندقية والإسكندرية وبيروت فرصاً كبيرة للتُجّار البنادقة، مما مكنهم من استثمارات واسعة وهيمنة شبه كاملة على أسواق الإسكندرية، وبيروت، وطرابلس، واللاذقية، ودمشق، وحلب، وحماة بين عامي 816-

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

835هـ/ 1414 و1432، حيث تراوحت استثماراتهم السّنوية بين 300 و 500 ألف دوكة(Ashtor، 1971، ص65).

وكانت جماعات التُجّار البنادقة تُعدّ أقلية ضرورية للسلطة المملوكية، حيث أنّ التبادل التجاري مع أوروبا سهّل إقامتهم ، كما استخدمهم السّلطان وسيلة ضغط سياسي عند الحاجة. وقد نظّمت العلاقات التجارية بين الطرفين مجموعة من المعاهدات منحت التجار البنادقة امتيازات متعددة وشرّعت وجودهم في المدن المملوكية. وتشكّل هذه المعاهدات مصدراً أساساً لفهم أوضاعهم، إذ تضمّنت بنوداً تحدّد واجبات السّلطات المملوكية تجاههم، وتعالج العقبات السّياسيّة والاقتصاديّة. ومع ازدهار التجارة في أواخر القرن الخامس عشر وبداية السّادس عشر، أصبحت هذه النصوص أكثر تفصيلاً، وركّزت في مجملها على الترتيبات التقنيّة المرتبطة بالتجارة والضرائب والرسوم في الموانئ والمدن. فأخذ التُجّار البنادقة يرتادون مرافئ الحوض الشرقي للمتوسط ويستقرون فيها. وبدورهم، تبنّى السّلاطين المماليك سياسة تشجيع حضورهم في أسواق مصر والشام، لضمان تدفّق السّلع الأوروبية التي كانت السّلطنة بحاجة إليها، ولتجنّب إرسال التُجّار المحليّين إلى أوروبا وتعريضهم للمخاطر، ما دامت المبادلات التجارية تُجرى في مدن وموانئ السّلطنة. وعلى الرغم من تغيّر الظروف السّياسيّة والعلاقات مع الحكّام الأوروبيين، حافظ السّلاطين على التزامهم بحماية التُجّار البنادقة، إدراكاً منهم لدورهم في إثراء خزينة الدولة. فتوفُّر الأمان وحسن المعاملة كانا عاملين أساسيين في استقطاب المزيد من التُجّار وتشجيعهم على توسيع استثماراتهم في المنطقة(Moukarzel، 2010-(2)، ص202-203).

كان التُجّار الأوروبيون يحصلون على عهد أمان يحدد الإطار القانوني والشرعي لوجودهم في بلاد المسلمين، ويوفر لهم الحماية الشخصية والمادية لمدة لا تتجاوز سنة(Moukarzel، 2011، ص143). ومع تطوّر العلاقات التجارية بين أوروبا والسّلطنة المملوكية في القرنين الرابع والخامس عشر، استُبدل عهد الأمان بمعاهدات رسمية بين السّلاطين المماليك والمدن التجارية الأوروبية، منحت الأوروبيين حقوقاً أوسع، ولم تعد الحماية مرتبطة بمدة زمنية، بل أصبحت الأمانات أشبه بتحالفات بين الطرفين (Wansbrough، 1971، ص34).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثارت الامتيازات التي مُنحت لتُجّار البندقية والأوروبيين عموماً غضب رجال الدين المسلمين، فدعوا السّلاطين إلى اتخاذ إجراءات حازمة لوضع حد لهذه الممارسات، مستندين إلى التقاليد الراسخة المستمدّة من الشريعة الإسلامية. إذن فالتدابير ضدّ التُجّار بشكل خاص والمسيحيّين، والذميّين عامّة"، كانت نتيجة الضغط الذي مارسه الشعب بخروجه إلى الشوارع معرباً عن رفضه لتعاظم نفوذ المسيحيّين، مدفوعاً برجال الدين الذين لم يكونوا على وفاق مع السّلاطين، وغير راضين عن سياستهم. تأثّر وجود البنادقة، وكافّة الأوروبيّين، بهذه المراسيم وصار وضعهم خطيراً، وتوقّفت أعمالهم التجاريّة. ولكن تدخّل حكّام البندقيّة لدى السّلاطين ساهم في تسوية هذه الأزمة وتخطيّها وتأمين تطبيق إمتيازات التُجّار (Thomas، 1966، ج1، ص5-8؛ ج2، ص19-23).

على الرغم من اعتراضات رجال الدين، واصل سلاطين المماليك منح التُجّار البنادقة امتيازات جديدة وضمان تطبيقها، إدراكاً منهم لأهمّية هذه العلاقات في دعم اقتصاد السّلطنة من خلال عائدات التجارة. فقد سعى السّلاطين إلى جذب البنادقة إلى أسواق مصر وبلاد الشام، وتجنبوا أي خلاف قد يؤدي إلى انقطاع العلاقات التجارية أو توقف السّفن البندقية عن ارتياد مرافئهم.

ومع بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، أدّت التحريمات البابوية إلى تراجع التبادل التجاري بين أوروبا والسّلطنة، حتى إن السّلطان الملك الصالح إسماعيل، لدى توقيعه معاهدة مع دوق البندقية أندريا دندولو عام 745هـ/1344م، أعرب عن أسفه لغياب السّفن البندقية عن المرافئ المملوكية منذ ثلاث وعشرين سنة(Thomas، 1966، ج1، ص291).

ولتحفيز عودة التُجّار، وفّر السّلاطين تسهيلات شكلية، لكنهم بالمقابل فرضوا رسوماً وضرائب متعددة، إلى جانب الغرامات والإكراميات وغيرها، واحتكروا سلعاً أساسية مثل التوابل والقطن والسّكّر. فالمصلحة المالية كانت المحرك الأساسي لهذه العلاقات، إذ رأى السّلاطين في البنادقة "أعداء نفعيين" يمكن الاستفادة من ثرواتهم لتعزيز موارد الدولة. وفي مواجهة هذه السّياسات، لم يكف البنادقة عن المطالبة بامتيازات إضافية لتعظيم أرباحهم، ما أفضى إلى تنافس اقتصادي متصاعد بين الجانبين، أساسه تضارب المصالح التجارية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وحتى نهاية العصر المملوكي، شهدت العلاقات بين سلاطين المماليك وجمهورية البندقية توقيع عدد متزايد من المعاهدات، وهو ما يعكس من ناحية هشاشة العلاقة بين الطرفين، ومن ناحية أخرى تزايد حجم التبادل التجاري الذي فرض ضرورة معالجة المشاكل والعوائق التي تعترض سير الأعمال وتؤثر سلباً على المكاسب المشتركة للطرفين (Thomas، 1966، ج1، ص216–227). وقد واجهت هذه السّياسة التجارية معارضة من العلماء ورجال الدين، بينما واصل السّلاطين منح الامتيازات للتُجّار البنادقة بهدف تعظيم عوائدهم المالية من التجارة.

تضمنت معاهدات القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشرالميلاديين خمسة امتيازات رئيسة لم تكن واردة في معاهدات القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. أولاً، وفي مخالفة لمعاهدة عام 652هـ/1254م التي قيّدت إقامة التُجّار البنادقة في فندقي الإسكندرية، حصل البنادقة في عام 825هـ/ 1422م على حرية اختيار مقر إقامتهم ومدة إقامتهم بحسب حاجتهم لإنجاز أعمالهم(Thomas، 1966، ج2، ص331). ثانياً، بينما نصت معاهدة 652هـ/1254م على إعفاء قنصل البندقية فقط من دفع الجزية، فإن معاهدات أعوام 702هـ/1302م ، 744هـ/1344م، و755هـ/1355م منحت إعفاءً كاملاً لجميع التُجّار البنادقة من الجزية والرسوم الإضافية التي كانت تُفرض عند دخولهم مرافيء السّلطنة (Thomas، 1966، ج1، ص6و293؛ ج2، ص21). إلا أن هذا الإعفاء قابله إلزامهم بشراء كميات محددة من التوابل بأسعار يحددها السّلطان، تفوق بكثير أسعار السّوق.

ثالثا"، تمّ إعفاء التُجّار البنادقة من المثول أمام الهيئات القضائيّة الدينيّة للفصل في قضاياهم، إذ إنّ السّلاطين منذ منتصف الثامن الهجري/القرن الرابع عشر الميلادي أحدثوا تغييرات في البنى القضائيّة العلمانيّة، فصار بإمكان التُجّار البنادقة عرض شكواهم أمام نائب السّلطان والحاجب بدلاً من القاضي. كما أنّه سُمِحَ لهم، في حال استمرّت مشكلتهم عالقة، أن يقصدوا مقرّ السّلطان في القاهرة(Thomas، 1966، ج2، ص311و 354–355). بسبب الثغرة بين النظريّة والتطبيق والممارسة، بدأ التمييز بين السّلطة القضائيّة والتشريعيّة للقاضي وسلطات السّلطان الذي صار يرأس محكمة تسمّى مجلس المظالم ويمارس سلطة قضائيّة عليا لا يخضع إطار ممارستها لقواعد أو لأنظمة ثابتة ومحدّدة(Tyan، 1943،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ج2، ص147–151). لا يتعارض مجلس قضاء المظالم مع الشريعة الإسلاميّة، ولكنّه يسمح لمن يرأسه بالفصل في الدعاوى بصرف النظر عن الطرق والقواعد القانونيّة الصارمة المتبّعة في التقاضي. قضاء المظالم هو اقتياد المتظالمين إلى التناصف بالرهبة والقوّة، وقاضي المظالم هو المكلّف ما عجز القضاة عن تنفيذه(الماوردي، 1989، ص102) . يقول عنه القلقشندي " وهو أمر مهم، به يقع إنصاف المظلوم من الظالم، وخلاص المُحِقّ من المُبطِل، ونصرة الضعيف على القوي، وإقامة قوانين العدل في المملكة "(القلقشندي، 1914، ج6، ص204). كان لقواعد وإجراءات قضاء المظالم صفة مساعدة تتمثّل بتدخّل السّلطان أو الحاجب الذي يمثّله عندما يعجز القاضي عن تحقيق العدالة. كان الحاجب يفصل في المظالم المتعلّقة بشكل خاص بالأمور الإداريّة والتجاريّة في حال صار العمل القضائي العادي غير مقبول. ذكر المقريزي أنّه سنة 753هـ/1352، أمر السّلطان الصالح ابن قلاوون بإلقاء القاضي الحنفي في السّجن ومنعه " من التحدّث في امر التُجّار والمديونين "، بسبب تأخير البت في شكوى قدّمها تُجّار من العجم إلى دار العدل ضدّ تُجّار من القاهرة إشتروا منهم بضائع ولم يدفعوا لهم ثمنها. وأوكل السّلطان إلى الحاجب " أن يتحدّث مع أرباب الديوان، ويفصلهم من غرمائهم بأحكام السّياسة ولم يكن عادة الحجّاب فيما تقدّم أن يحكموا في الأمور الشرعيّة، فاستمرّ ذلك فيما بعد... ومن حينئذ صارت الحجّاب في القاهرة وبلاد الشام تتصدّى للحكم بين الناس، فيما كان من شأن القضاة الحكم فيه"(المقريزي، 1997، ج4، ص156–157). ومنذ ذلك الوقت وصاعداً، أصبحت قضايا التجارة العالميّة يُبَتُّ بأمرها في مجلس قضاء المظالم بإشراف نائب السّلطان أو الحاجب، وسنة818هـ/ 1415م مَنح السّلطان الملك المؤيّد سيف الدين شيخ هذا الإمتياز للتُجّار البنادقة (Thomas، 1966، ج2، ص311و 354–355). وبذلك تحدّدت السّلطة القضائيّة للحاجب التي يمارسها خلافاً للقانون الحازم الذي يطبّقه القضاة، متبّعاً إجراءات وقواعد السّياسة الشرعيّة أي الحكم وفقاً للشريعة بعدل وإنصاف بمقتضى الضرورات النافعة والمناسبة(Vogel، 1998، ج4، ص723).

رابعاً، حصل التُجّار البنادقة سنة 846هـ/1442م على إمتياز يسمح لهم بارتداء ملابس شرقيّة على غرار المماليك، والأتراك، والعرب لدى تنقلّهم في بلاد السّلطان بعيداً عن المدن والمرافىء(Wansbrough، V

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1965، ص493). ولكن كان ممنوعاً عليهم لبس عمامة داخل المدن(Van Ghistele، 1883–1884، ص51).

خامساً، سمح السّلطان للبنادقة سنة862هـ/ 1442م أن يركبوا الخيول أثناء تنقلاّتهم، علماً أنّ الذميّن رعايا السّلطان كانوا ممنوعين عن ذلك ويقتصر ركوبهم على الحمير (Wansbrough، 1965V، ص493). ولكنّ هذا الإمتياز لم يكن يجيز للبنادقة أن يدخلوا إلى المدن على ظهر الخيل، بل كانوا ملزمين أن ينزلوا عن مطيّتهم ويتابعوا سيرهم مشياً (De La Broquière ، 1892، ص32–33).

كانت الامتيازات التي يمنحها السّلطان للتُجّار البنادقة المقيمين في أراضيه تعدّ منّة سلطانية، لكنها في جوهرها تأخذ شكل عقد يُلزم الطرفين بحقوق وواجبات متبادلة؛ إذ يوفّر السّلطان الحماية للتُجّار ويؤمّن لهم ظروفاً ملائمة لممارسة نشاطهم التجاري، بينما يُنتظر منهم التركيز على التبادل التجاري وتوسيع أعمالهم دون التدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة. وقد خضع نشاطهم لتنظيم دقيق من قبل السّلطات المحلّية في المدن والموانئ، حيث سُمح لهم ببيع بضائعهم بحرية في الأسواق أو المخازن، بشرط أن تتم المعاملات بحضور شاهدين لإضفاء الطابع القانوني، وكان الدفع نقداً أو بالمقايضة وفق ما يراه التاجر مناسباً. وفي حال تمت المعاملة في ديوان القبان، كان يشرف عليها موظفون حكوميون يُعرفون بالقبّانين يتولون وزن البضائع وتقدير قيمتها، ويتم البيع بالمزاد العلني بحضور شاهدين، ترجمان، وسمسار من اختيار التاجر، مع إمكانية رفض البيع واسترجاع البضاعة إن لم يُرضِب السّعر التاجر، لكن بمجرد تسجيل العملية في الديوان تصبح ملزمة ونهائية. وإذا ادّعى تاجر آخر ملكية البضاعة، تُرفض دعواه، إذ لا تُسترجع البضائع المسجَّلة إلا بطلب من التاجر الذي سجّلها باسمه. وهكذا، كان ديوان القبان أداة رسمية تُضفي الشرعية على المعاملات، وتضمن حقوق التُجّار، وتتيح للسلطات مراقبة نشاطهم التجاري وتنظيمه (Wansbrough، A 1965، ص54–58).

كانت السّلطات المملوكية حريصة على تحديد أماكن إقامة البنادقة داخل المدن، ومنع اختلاطهم بالسّكان المحليين، حفاظاً على النظام العام. فخُصصت لهم فنادق للإقامة وتخزين البضائع، وعيّنت حراسة صارمة، فتغلق الأبواب ليلاً وخلال صلاة الجمعة(شافع بن علي،1998 ، ص122؛ De La Broquière ، 1892،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ص38). لكنهم حصلوا على امتيازات داخل هذه الفنادق مثل: بناء كنيسة، فرن، خزان ماء، مخزن للنبيذ، وتحديد يوم خاص لدخول الحمام (Thomas، 1966، ج1، ص170).

في المقابل، كان مسموحاً للبنادقة، وللأوروبيّين عموماً، زيارة الأماكن المقدّسة في فلسطين، ولكن بإشراف ومراقبة السّلطات المملوكيّة التي كانت تجبي منهم الضرائب والرسوم المختلفة: شكّل الحجّ إلى الأراضي المقدّسة وجوارها قسماً مهمّاً من المصالح التجاريّة للسلطات المملوكيّة ومصدراً لتحقيق المكاسب(Moukarzel، 2010-1، ص473-475). ولم يُمنحوا حق الإقامة في القاهرة، لكن في عام 918هـ/1512م، حصلوا على إذن مؤقت بالإقامة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، مع حظر شراء التوابل أو التزود بها بواسطة تُجّار مسلمين أو يهود، تحت طائلة المصادرة والعقاب، كما مُنعوا من الزواج والإقامة الدائمة في القاهرة، مخافة التجسس ونقل المعلومات(Pedani Fabris، 1994، ص62).

وعلى الرغم من الامتيازات التجارية، بقي البنادقة عرضة لهجمات السّكان، خاصة في أوقات التوتر. فقد هُوجم فندقهم في الإسكندرية سنة 818هـ/1415م إثر غارة بحرية على المرفأ(Jorga، 1896، ج4، ص587). كما أنّ فنادق البنادقة ومنازلهم كانت تتعرّض للتكسير والنهب لأنّها كانت تضمّ مخازناً للنبيذ، كما حدث سنة 822هـ/1419م، حيث هاجم سكّان الإسكندريّة فندق البنادقة وحطّموا زجاجات النبيذ التي كانت بحوزة التُجّار (Pedani Fabris، 1994، ص615).

تُظهر هذه الحوادث أنّ التُجّار البنادقة، رغم سماح السّلاطين لهم بالإقامة في مدن مصر وبلاد الشام، لم يُرحب بهم من قِبل السّكان المحليّين. فقد اعتبرتهم السّلطة الحاكمة أقلية ضرورية لتنظيم التجارة وضمان تدفّق موارد الخزينة، مما جعل الأمراء وحكّام المدن يتدخلون مراراً لحمايتهم عند تعرّضهم للخطر. لكن في نظر أغلبية السّكان، كان البنادقة غرباء يختلفون عنهم في الديانة والثقافة، لا سيما أنهم كانوا يشربون الخمر، وهو ما تحرّمه الشريعة الإسلامية. ورغم إصدار السّلاطين مراسيم عديدة تمنع شرب الخمر وإنتاجه، استجابةً لضغط العلماء، ولاندلاع الاحتجاجات الشعبية، فإنهم واصلوا منح تراخيص لإنتاج الخمر وتجارته، وسمحوا للبنادقة بتخزينه في فنادقهم، نظراً للعائدات المالية الكبيرة التي تحققها هذه التجارة. ففي العقود الأولى من القرن الرابع عشر، كان وكيل خزانة السّلطان الخاصة يجني نحو ثلاثين ألف دينار سنوياً من ضرائب الخمور

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستوردة من الإسكندرية، وفي سنتي 744-745هـ/1343-1344م حقق السّلطان في القاهرة أرباحاً طائلة من إنتاج اثنين وثلاثين ألف جرة خمر سنوياً(لابيدوس، 1987، ص286). شكّل التُجّار رهاناً بين السّلطات الحاكمة والشعب، لأنّ مكانتهم واندماجهم الإجتماعي هما مسألة سياسيّة قبل أي اعتبار آخر. إهتمّ السّلاطين بحماية البنادقة، والتُجّار الأوروبيّين عامّةً، لأنهّم عنصر أساسي للإزدهار العام في السّلطنة ولزيادة أموال الخزينة. وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر، بسبب الإنكماش الذي عرفته حركة التجارة بين أوروبا والسّلطنة، لم يتردّد السّلطان الناصر محمّد سنة 1334 بمعاقبة نائب طرابلس جمال الدين آقوش، فقد آمر بسجنه لأنّه أوقف تاجراً أوروبيّاً وصادر مركبه مع البضائع التي يحملها. برّر السّلطان قراره بإعلانه أنّ النائب يريد إفساد التُجّار والإساءة لسمعة السّلطان لدى "الفرنج وملوك البحر"(اليوسفي، 1986، ص238). حتى خلال القرن الخامس عشر، في المرحلة التي عرفت فيها التجارة مع أوروبا زخماً كبيراً، تدخّل السّلاطين مرّات عديدة لتوقيف ومعاقبة مسؤولين كبار وقضاة أساؤوا معاملة التُجّار البنادقة وفرضوا عليهم غرامات ماليّة بغير حقّ(Thomas، 1966، ج2، ص238). وعلى الرغم من حماية السّلاطين للتُجّار الأجانب الا أنهم من وقت إلى آخر، وفقاً للظروف السّياسيّة وإالاقتصاديّة، كان السّلاطين يعمدون إلى بلص التُجّار البنادقة وإهانتهم، وقد يصل الأمر إلى طردهم من السّلطنة ومصادرة بضائعهم. فمع غياب قوة بحريّة فعّالة، كان توقيف التُجّار، وحجز بضائعهم، وبلصهم، من أكثرالوسائل المعتمدة من قِبَل السّلاطين لمواجهة الأعمال العدائيّة التي يقوم بها الأوروبيّون ضدّ السّلطنة المملوكيّة(Moukarzel، 2010-1، ص247-248).

بالإجمال كان للتُجّار البنادقة المقيمين في مصر وبلاد الشام مكانة معترف بها من السّلاطين على الرغم من إعتراضات كبار رجال الدين، ولكنّها هشّة تخضع لرضى السّلاطين الذين يمكن أن يغيّروا مواقفهم وفقاً للظروف. لم يُطبّق عليهم نظام الذمّة بل حصلوا على إمتيازات كثيرة ناتجة عن تطوّر حركة التجارة عبر البحر الأبيض المتوسّط بين السّلطنة المملوكيّة وأوروبا. إعتمد الحكّام البنادقة في تعاطيهم مع السّلاطين المماليك سياسة مرتكزة على الصبر، وتحكيم العقل، متجنّبة الأعمال العدائيّة ضدّ السّلطنة، ما وفّر للبنادقة حماية مصالحهم إالاقتصاديّة، والمحافظة على إستمراريّة نشاطاتهم التجارية في الشرق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نتج عن هذه السّياسة عقد معاهدات مع السّلاطين تعطي التُجّار البنادقة إمتيازات كثيرة تسهّل إقامتهم وحسن سير أعمالهم. لاقت هذه السّياسة نجاحاً، فصارت معاهدات البندقيّة نموذجاً تحتذي به سائر المدن الأوروبيّة في تعاطيها مع السّلاطين حيث أنّها ضمّنت معاهداتها بنوداً تنصّ على منح مواطنيها إمتيازات مماثلة لتلك التي يتمتّع بها البنادق[1].

ثانياً: التجارة مع مدينة جنوى

شهد النصف الثاني من القرن السّابع الهجري/ الثالث عشرالميلادي تحولات محورية في العالم الإسلامي، تمثّلت في استيلاء المماليك على الحكم في مصر سنة 648هـ/ 1250م، وتحقيقهم نصراً بارزاً على المغول في معركة عين جالوت عام 658هـ/1260م، ثم إنهائهم للوجود الصليبي في المشرق سنة 690هـ/1291م. وقد اعتمد المماليك في ترسيخ سلطتهم على سياسة تجنيد الرقيق، إذ كانت القوافل تصل إلى مصر من آسيا الوسطى والقوقاز عبر طرق تمرّ بالعراق وآسيا الصغرى. لكن مع تغير الأوضاع الجيوسياسية منذ عام 640هـ/1243م، حين سيطر المغول على المناطق الممتدة من فارس إلى القوقاز وشرق الأناضول، انقطعت هذه الطرق البرية، وتوقفت تجارة الرقيق عبر البر مع المناطق الخاضعة للمماليك(Ehrenkreutz، 1981، ص336–337). في المقابل، أدّى استرجاع الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن باليولوغوس للقسطنطينية سنة 659هـ/1261م إلى منح التُجّار الجنويين امتيازات واسعة هناك، مما سمح لهم بالسّيطرة على تجارة الرقيق عبر البحر الأسود(Nicol، 2005، ص102).

أدّى ذلك إلى ازدهار تجارة الرقيق البحرية، وأصبحت تشكل القسم الأكبر من علاقات جنوى التجارية مع مصر، نظراً للحاجة المستمرة لدى السّلاطين إلى مماليك جدد(Ashtor، 1983، ص1). فقد اشترى السّلطان بيبرس(658–676هـ/1260–1277م) نحو 823 مملوكاً سنوياً، في حين بلغ عدد من اشتراهم السّلطان قلاوون(678–689هـ/1279–1290م) حوالي 745 سنوياً(Ashtor، 1971، ص90). ورغم أن بعض

[1] تم عقد عدة معاهدات بين سلاطين المماليك والمدن التجارية الأوربية منها على سبيل المثال: مدينتا فلورنسا وراغوزا (Wansbrough، V 1965، ص497- 523).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التُجّار المسلمين شاركوا في شراء الرقيق من بلاد القرم ونقلوهم إلى مصر على متن السّفن الجنوية، فإن الجنويين تفوقوا بسبب تمركزهم في مدن رئيسة حول البحر الأسود، وتمتعهم بتسهيلات تسمح لهم بعبور المضائق نحو المتوسط (Amitai، 2008، ص357). وقد أدرك الجنويون أهمّية هذه التجارة ليس فقط كمصدر للربح، بل كوسيلة لبناء علاقات سياسية واقتصادية مع السّلاطين، ما مكنهم من لعب دور رئيس في استمرارية السّلطنة المملوكية(Ehrenkreutz، 1981، ص342).

في هذا الإطار، حرص الجنويون على إرسال سفارات إلى القاهرة مصحوبة بالهدايا لتوطيد علاقاتهم بالحكّام. ففي عام 661هـ/1263م، زار " مقدَّم الجنوية "بلاط السّلطان بيبرس(ابن عبد الظاهر، 1976، ص171). وفي عام 674هـ/1276م، قدمت بعثة جنوية" هدية سنية" للسلطان بيبرس وعُقدت معاهدة صلح(ابن الفرات، 1970، مج7، ص44). كما حمل مبعوثو جنوى في عام 684هـ/1285م هدايا للسلطان قلاوون(المقريزي، 1997، ج2، ص189). لذلك تخلّى الجنويّون في هذه الحقبة عن فكرة الإنضمام إلى الحملات العسكريّة ضدّ سلاطين مصر، وركّزوا على التعاون معهم.

مع مطلع القرن الثامن الهجري/الرابع عشرالميلادي، اتجه التُجّار الجنويّون إلى موانئ السّلطنة المملوكية حاملين بضائعهم، وكان في مقدّمتها الأجواخ وأنواع الأقمشة المختلفة. وقد اعتادت السّفن الجنويّة الرسوّ في موانئ الإسكندرية ودمياط، حيث نشطت الحركة التجارية بين الجانبين. وفي سنة 703هـ/1304م كان للجنويين وجود دبلوماسي ثابت تمثّل في إقامة قنصل لهم بمدينة الإسكندرية، ما يشير إلى رسوخ علاقاتهم الاقتصاديّة والدبلوماسية مع السّلطنة المملوكية(Heyd، 1959، ج2، ص37). وتزامناً مع توسّع نشاطهم التجاري، لا سيّما في مجال تجارة الرقيق ونقلهم إلى مصر، تنامى نفوذهم في بلاط السّلطان. فقد اعتمد السّلاطين على خدماتهم لضمان تدفّق المماليك إلى البلاد، خصوصاً وأنّ الجنويين لعبوا دور الوسيط الحيوي بين مصر والمغول في كلّ من فارس وبلاد القبجاق. ولم تتمكن أي من القوى الأوروبية الأخرى من منافسة جنوى في هذا المجال، وهو ما أتاح لعدد من التُجّار الجنويين تبوّء مناصب ذات تأثير في بلاط السّلاطين، والتقرّب منهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي هذا السّياق، لمع نجم تاجر جنوي يُدعى سيغورانو – المعروف في المصادر العربية باسم" سكران التاجر الفرنجي – "واسمه الكامل سيغورانو سكران سالفايغو(Segurano Sakran Salvaygo) ، الذي حاز مكانة مرموقة في بلاط السّلطان الناصر محمد بن قلاوون[1]. وقد استمرت خدمته للسلطان قرابة العقدين، من سنة 702هـ/1303م وحتى سنة 722هـ/1322م، حيث لعب دوراً بارزاً في تجارة الرقيق بين مناطق البحر الأسود ومصر. وينتمي سالفايغو إلى عائلة جنويّة تنشط في التجارة، خصوصاً في مدينة كافا (Caffa) الواقعة على البحر الأسود، وكذلك في مدينة فماغوستا (Famagusta) في جزيرة قبرص (Kedar، 1977، ص77–78).

في عام 703هـ/1303م، وصل التاجر الجنوي سيغورانو – المعروف في المصادر العربية باسم" سكران سالفايغو – "إلى بلاط السّلطان الناصر محمد بن قلاوون، حاملاً معه هدايا فاخرة تضمنت أقمشة نفيسة وصقوراً ثمينة. وكان السّلطان آنذاك في التاسعة عشرة من عمره، لا يزال شاباً في مقتبل الحكم، فيما كانت مقاليد السّلطة الفعلية بيد الأميرين سلار وركن الدين بيبرس. ورغم صعوبة الجزم بنجاح سيغورانو في كسب ثقة السّلطان والأميرين منذ البداية، إلا أنّ الشواهد تشير إلى تمكنه من بناء علاقات جيدة مع سلار وركن الدين. وتجلّى هذا النفوذ حين توسّط لدى الأميرين للإفراج عن النبيل الجنوي ماتيو زكريا (Matteo Zaccaria)، الذي كان أسيراً في سجون السّلطنة منذ عدة سنوات، وتم إطلاق سراحه في عام 705هـ/1306م . وقد لجأ زكريا– إدراكاً لنفوذ سالفايغو– إلى طلب مساعدته هو وشقيقه أمبروجيو (Ambrogio) ، الذي كان هو الآخر منخرطاً في الخدمة داخل بلاط الناصر محمد بن قلاوون وقد أوكل إليهما مهمة العمل على الإفراج عن عدد من الأسرى الأراغونيين المحتجزين في السّجون المملوكية، إلى جانب السّعي لتحسين العلاقات بين السّلطنة وملك أراغون، خايمي الثاني(Jaime II) . بناءً على هذه الوساطة، طلب الأخوان سالفايغو من الأميرين سلار وركن الدين بيبرس التوسط لدى السّلطان لمنح الإذن لزكريا بمراسلة ملك أراغون، في خطوة تحمل أبعاداً دبلوماسية تتجاوز المسألة الإنسانية للأسرى. وتزايد نفوذ سيغورانو وأمبروجيو في البلاط بشكل

[1] جلس الناصر محمد بن قلاوون على عرش السّلطنة ثلاث مرات، من 693 هـ / 1293م إلى694هـ / 1294م، ومن 698 هـ / 1299م إلى 708هـ / 1308م، ومن 709 هـ / 1309م وحتى وفاته في عام 741 هـ / 1341م(حسن، 1997، ص17-26-40-61).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملحوظ، خصوصاً بعد أن اعتلى ركن الدين بيبرس عرش السّلطنة سنة709هـ/1308-1309م، حيث أصبح سيغورانو مقرباً إلى درجة أن السّلطان خاطبه بلقب "يا أخي" (Kedar، 1977، ص79-80).

ومع عودة الناصر محمد بن قلاوون إلى الحكم للمرة الثالثة، ازداد الطلب في مصر على استيراد المماليك من بلاد القبجاق الواقعة تحت السّيطرة المغولية. لكن هذه المرحلة شهدت أيضاً تشديداً في موقف الكرسي البابوي ضد التعامل التجاري مع السّلطنة المملوكية، خاصة في ما يتعلق بالمواد ذات الاستخدام العسكري، مثل الخشب، والحديد، والحبال، والكتان، والقير، والقطران، والأقمشة الخاصة بأشرعة السّفن. ففي عام 708هـ/1308م، أصدر البابا كليمنضوس الخامس(705-714هـ/1305-1314م) مرسوماً يحظر بشكل صارم التجارة مع الأراضي الواقعة تحت حكم السّلطان المملوكي، وهدّد المخالفين بالحرم الكنسي، وحرمانهم من الحقوق المدنية، ولا سيما ما يتعلق بالإرث، بل وتحويلهم إلى عبيد في حال تم القبض عليهم .وقد أُمر رئيس أساقفة بيزا وجنوى، إلى جانب حاكم البندقية وأسقف ومجلس مدينة أنكونا، بتعميم هذا القرار بين رعاياهم (Thomas، 1966، ج1، ص371).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففي عامي711-712هـ/1311-1312م، أصدر البابا قراراً ثانياً يقضي بمنح فرسان القديس يوحنا في رودوس الحق في اعتراض السّفن التجارية الأوروبية المتجهة إلى مصر وبلاد الشام، واعتقال التُجّار الذين كانوا على متنها، ومصادرة بضائعهم(Ashtor، 1983، ص19). ورغم قسوة هذه الإجراءات، لم ينقطع التبادل التجاري بين أوروبا والسّلطنة المملوكية بشكل تام، إلا أنّه شهد تراجعاً ملحوظاً في وتيرته وحجمه(Trenchs Odena، 1980، ص237).

في خضم الضغوط المتزايدة التي فرضها الحظر البابوي على السّلطنة المملوكية، ازدادت حاجة السّلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى وسطاء ذوي حنكة وصلات متشعبة في العالم الأوروبي، قادرين على تجاوز القيود التجارية وتأمين مصالح الدولة. وكان سيغورانو – سكران سالفايغو من أبرز هؤلاء، إذ لعب دوراً مزدوجاً؛ فمن جهة، نشّط حركة التجارة، لا سيما تجارة الرقيق، وجمع للسلطان معلومات حساسة عن الأوضاع الأوروبية، ومن جهة أخرى، قام بمهام دبلوماسية لدى خانات المغول، مما عزز مكانته في البلاط المملوكي. وقد بلغ نفوذ سالفايغو حداً لافتاً لدرجة أن صيته وصل إلى أوروبا، وأثار قلق الدوائر الكنسية. ففي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عام 717هـ/1317م، وجّه الراهب الدومينيكاني غيوم أدم (Guillaume Adam) رسالة إلى البابا يوحنا الثاني والعشرين(716-734هـ/1316-1334م) يشكو فيها من تقارب سالفايغو مع السّلطان، متهماً إياه بالتواطؤ مع المسلمين، بل وباعتناق الإسلام نفسه، ورفع راية السّلطان على سفنه، وتنفيذ مهمات لصالحه لدى خانات المغول. كما اتهمه بتزويد السّلطنة بكميات ضخمة من الحديد والخشب، وهي مواد محظورة بابوياً، إضافة إلى نقله نحو عشرة آلاف مملوك إلى مصر ، وهو ما كان يعد انتهاكاً صارخاً لقرارات الحظر الصادر عن الكرسي الرسولي (Adae، 1906، ص525-526-531).

ساهمت علاقات الصداقة الوثيقة التي نشأت بين الأخوين سيغورانو وأمبروجيو سالفايغو والسّلطان، في ترسيخ مكانتهما داخل البلاط، إذ أوكلت إليهما مهام دبلوماسية بالغة الحساسية باسم السّلطان، لاسيما عندما، شارك أمبروجيو، شقيق سيغورانو، في استقبال سفارة مغولية رفيعة عام 713هـ/1313-1314م، إذ رافق الأمير سيف الدين آقول الحاجب إلى الإسكندرية، على رأس وفد من ثلاثمئة رجل، لملاقاة رسول خان القبجاق المغولي طقطاي، ومرافقته إلى القاهرة حيث استقبله السّلطان الناصر محمد بن قلاوون (الدواداري، 1960، ص280).

وتجلّت ذروة النشاط الدبلوماسي لسالفايغو في 25 ربيع الأول 720هـ 5 أيار 1320م، حين عاد من بلاد خان الأوزبك بركة خان على متن سفينته، برفقة الأمير سيف الدين أطرجي، الموفد من السّلطان إلى خان الأوزبك. وكان برفقتهم عدد من الشخصيات البارزة، بينهم ابنة أخ الخان، التي خُطبت للسلطان لعقد زواج سياسي، بالإضافة إلى قاضٍ يُدعى نور ، ورجل مقعد، ورسل من الخان ومن ممالك الفرنج. كما حملت السّفينة على متنها شحنة بشرية ضخمة :ألفين وأربعمئة مملوك وجارية كان سيغورانو قد اشتراهم بمبلغ خمسين ألف دينار . وقد توفي منهم أربعمئة خلال الرحلة، فيما وصل الباقون إلى القاهرة. إلى جانب هؤلاء، جاء تُجّار آخرون من بلاد الخان ومعهم أربعمئة وأربعون مملوكاً، فاشترى السّلطان منهم مئتين وأربعة بمبلغ قدره مليون درهم، بينما تقاسم الأمراء بقية المماليك(الدواداري، 1960، ص302-303).

لم يكن نشاط الأخوين سيغورانو وأمبروجيو سالفايغو مقتصراً على المهام الدبلوماسية الموكلة إليهما من قبل السّلطان الناصر محمد بن قلاوون، ولا على تجارة الرقيق التي ازدهرت بين مصر وبلاد البحر الأسود، بل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

امتدّت مصالحهما التجارية لتشمل مناطق متعددة في أوروبا الغربية. فمنذ عام 705هـ/ 1305م وحتى713هـ/ 1313م، أدار الأخوان شبكات تجارية واسعة في مدينة بروج البلجيكية، وفي أسواق شامبانيا وبروفنس الفرنسيتين، من خلال وكلاء يتبعون لهما من جنوى، وكانا منخرطين بنشاط في تجارة حجر الشب[1]، الذي كانت تأتي كمياته من مصر وآسيا الصغرى ومناطق البحر الأسود(Kedar، 1977، ص84-85).

وكانت مناجم فوكايا (Phocaea) الواقعة في آسيا الصغرى، والتي امتلكها الجنويون منذ منحها لهم الإمبراطور البيزنطي ميخائيل باليولوغوس سنة 674هـ/1275م، من أهم مصادر حجر الشب، وبقيت تحت سيطرة جنوى حتى احتلالها من قبل الأتراك عام 859هـ/1455م .واحتكر الجنويون تجارة هذه المادة الحيوية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر (Ashtor، 1983، ص136).

وفي عام 720هـ/1320م، شهدت العلاقات بين السّلطنة المملوكية وخان القبجاق أوزبك تدهوراً ملحوظاً، نتيجة رفض السّلطان الناصر دعم أوزبك في صراعه مع بركة خان، حاكم بلاد فارس، مما أدّى إلى عقد صلح بين السّلطان وبركة في عام 723هـ /1322-1323م(الدواداري، 1960، ص312-313). وكان لهذا الخلاف أثر مباشر على مصير سيغورانو – سكران سالفايغو، الذي كان متواجداً آنذاك في بلاد الخان. فبعد أن عاد رسل خان أوزبك من القاهرة ناقلين ما اعتبره الخان إساءة في الاستقبال، أمر الأخير بالقبض على سيغورانو ومصادرة حمولة سفينته، ثم أقدم على قتله. وقد أدّى ذلك إلى توقف شبه تام في تدفق الرقيق من بلاد القبجاق إلى مصر. أما شقيقه أمبروجيو، فالأرجح أنه غادر البلاط المملوكي وعاد إلى جنوى، حيث ورد اسمه في وثائق تعود إلى الفترة بين عامي 731-743هـ/1331-1342م(Kedar، 1977، ص86-87).

ويُمكن من خلال هذه المعطيات التي ذكرت حول الأخوين سالفايغو أن نستخلص عدة نتائج: فقد ارتكزت علاقتهما بالسّلطان ورجال البلاط على مصالح تجارية متبادلة، وبرزت الهدايا الثمينة التي قدماها كوسيلة فعالة لتسهيل دخولهما إلى الأسواق المصرية والشامية، وضمان رضى كبار رجالات الدولة. من جانب آخر،

[1] كان حجر الشبّ يشكّل مادّة أساسيّة في صباغة الأقمشة ولمعان ألوانها. وكان الشبّ يتواجد في صحراء صعيد مصر، وكان حكراً على الديوان. وفقاً لما ذكره ابن مماتي، فإنّ الديوان كان يبيع حوالى خمسة الآف قنطار سنويّاً من الشبّ، وفي سنة 588هـ/1192م، بيع منه ثلاثة عشر ألف قنطاراً (ابن مماتي، 1991، ص328-329).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كانت النخبة المملوكية – من السّلطان إلى الأمراء – تطمح للحصول على السّلع الأوروبية الفاخرة، مثل الأقمشة الموشاة بالذهب، والجواهر، والفرو، والصقور، وغيرها من البضائع النادرة التي لم تكن متوفرة في الشرق.

وازداد نفوذ الأخوين في البلاط إلى حد أن أصبحا يشاركان في البعثات الدبلوماسية المتبادلة بين السّلطان وخانات المغول، كما أوكِل إليهما التفاوض مع حكام أوروبيين لحل قضايا تهم السّلطنة. وتؤكد المصادر أن سيغورانو – سكران نال حظوة كبيرة لدى السّلطان، حتى أنه كان يناديه بـ"أخي"، ما يعزز احتمالية صدق ما جاء في رسالة الراهب الدومينيكاني غيّوم أدم إلى البابا بخصوص اعتناق سالفايغو الإسلام صحيحاً.

ولم يكن سيغورانو وأمبروجيو وحدهما ممن خدموا السّلطان من التُجّار الجنويين، بل كان هناك عدد غير قليل من الجنويين الذين تاجروا مع المماليك بالمواد المحظورة وفق قرارات الكرسي البابوي، وساهموا في نقل الرقيق من مناطق البحر الأسود إلى مصر. وتشير بعض المصادر، مثل ابن أيبك الدواداري، إلى أن سيغورانو – سكران كان يمتلك مراكب يضعها تحت تصرف السّلطان، ويُشرف من خلالها على نقل البعثات الدبلوماسية والمماليك، فضلاً عن تأمين حركة البضائع عبر المتوسط. فقد عاد مرة من بلاد خان الأوزبك وعلى متن مركبه موفدو السّلطان والخان، إلى جانب ألفين وأربعمئة مملوك وجارية، ما يدل على مركزية دوره في هذا النشاط.

لكن لم تكن تجارة الرقيق حكراً على الجنويين. فقد أوفد السّلطان عدداً من التُجّار المسلمين إلى مناطق البحر الأسود بغرض شراء الرقيق. ففي عام 704هـ/1304م، اوقفت سفينة مملوكة لتاجر السّلطان سليمان محمد عند سواحل كريت، وكان على متنها خمسة وثلاثون مملوكاً تم جلبهم من القسطنطينية(Thomas، 1966، ج1، ص25).

ورغم كل ما قدمه الأخوان سالفايغو للسلطنة، تبقى أدوارهما الفعلية خفية جزئياً في المصادر، ولا تتوضح بشكل جلي سبب سكوت حكومة جنوى عن أفعالهما، وعدم اتخاذ البابا أي إجراء ضدهما، على الرغم من اتهامات الخيانة والتعاون مع المسلمين. والراجح أن الأخوين سالفايغو، إلى جانب تُجّار جنويين آخرين في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مصر، كانوا يؤدون أدواراً مزدوجة كعملاء لكل من السّلطان وحكومة جنوى. وقد حافظوا على علاقاتهم التجارية في أوروبا، وترددوا بين موانئ السّلطنة والمرافئ الأوروبية دون أن يواجهوا عوائق تُذكر، رغم خرقهم للحظر البابوي على تجارة الرقيق والمواد المحظورة. وتؤكد شهادة ابن أيبك الدواداري، التي تفيد بأن رسلاً من الفرنج قدموا إلى مصر على متن سفينة سالفايغو، أن هناك تنسيقاً قائماً بينه وبين قوى أوروبية، وربما الحكومة الجنوية نفسها. ويمكن القول إن بقاء الأخوين سالفايغو وغيرهما من التُجّار الجنويين في خدمة السّلطان كان هدفه تعزيز الوجود الجنوي في مصر، وفي الوقت ذاته، تزويد سلطات جنوى بمعلومات استخباراتية عن الأوضاع في مصر.

وبعد مقتل سيغورانو – سكران وعودة أمبروجيو إلى أوروبا، ظل للتُجّار الجنوبيين حضور بارز في مصر. فبالرغم من استمرار الحظر البابوي، كان لهؤلاء التُجّار في عام722هـ/ 1322م فندق مخصص لهم في الإسكندرية، كما عمل بعضهم كمترجمين في بلاط السّلطان(Heyd، 1959، ج2، ص37).

في عام 767هـ/1365م، شنّ ملك قبرص، بيار الأول، هجوماً مفاجئاً على مدينة الإسكندرية، تمكن خلاله من احتلال المدينة لثلاثة أيام متتالية ونهبها بالكامل (النويري الإسكندراني، 2008،ص39-62). أدّى هذا الحدث إلى انقطاع العلاقات بين السّلطنة المملوكية وأوروبا، غير أن السّلطان الأشرف شعبان سعى إلى استعادة التواصل، فأوفد في سنة 770هـ/1368م مبعوثين إلى ملك قبرص في محاولة لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاقية تُنهي حالة القطيعة. وكان أحد هؤلاء الموفدين رجلاً جنوياً أسلم وورد اسمه في المصادر الأوروبية باسم ناصر الدين محمد قرايا(Nasareldin Mahmet Craia) ، مما يعكس استمرار تأثير العناصر الجنوية في البلاط المملوكي(Thomas، 1966، ج1، ص132).

ساهم وجود جنويّين فاعلين في بلاط السّلطان في استمراريّة نشاط التُجّار الجنويّين في بلاد الشام ومصر بالرغم من انقطاع التجارة بين السّلطنة المملوكيّة وأوروبا. فالسّلطان لم يتوصّل إلى عقد اتفاقيّة صلح مع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملك قبرص والقوى الأوروبيّة الرئيسة المتمثّلة بالبندقيّة، وجنوى، ومملكة أراغون، وفرسان القديس يوحنا في رودوس، إلاّ في العام772هـ/ 1370م[1].

ومع حلول عام 775هـ/1373م، بسط الجنويون سيطرتهم على جزيرة قبرص واستولوا على ميناء فماغوستا، مما أسفر عن تنشيط التبادل التجاري مع السّلطنة، لا سيما مع الإسكندرية. ففي الفترة الممتدة بين عامي 773-779هـ/1371-1377م، استقبل ميناء جنوى أربعة عشر مركباً قادماً من الإسكندرية، مقابل مركب واحد فقط من بيروت. كما أن الجنويين أرسلوا، بين عامي 778-779هـ/1376-1377م، مركبين إلى بيروت واثني عشر مركباً إلى الإسكندرية، بينما استقبلت جنوى عشرة مراكب من الإسكندرية ومركبين من بيروت(Ashtor، 1983، ص190-191). ويُظهر ذلك بوضوح أن الإسكندرية كانت تمثل الميناء الأهم للجنويين، حيث كانوا يحصلون منها على معظم التوابل والسّلع الشرقية المطلوبة في أوروبا(Balard، 1988، ص211-212).

غير أن العلاقات بين جنوى والسّلطنة المملوكية بدأت تتدهور منذ عام 785هـ / 1383م، نتيجة للسياسات العدائية التي اتبعتها جنوى في تعاملها مع السّلاطين المماليك، الأمر الذي أدّى إلى تراجع دورها التجاري في المنطقة (مكرزل، 2016، ص137-171). في المقابل، برز البنادقة كمنافسين أقوياء، إذ نظّموا خطوطاً بحرية منتظمة بين البندقية وبيروت والإسكندرية، تحت إشراف مجلس الشيوخ البندقي، وحرصوا على تجنّب التصعيد مع السّلطنة، مما منحهم الأفضلية في تجارة التوابل. كذلك دخل الكتلان وتُجّار مدن جنوب فرنسا حلبة المنافسة بقوة (Ashtor، 1983، ص277).

ولكن بالرغم من هذه الأوضاع، بقي النفوذ الجنوي فاعلاً في بلاط السّلاطين حتى منتصف القرن الخامس عشر. فكبير مترجمي البلاط في عهد السّلاطين فرج(809-815هـ/ 1406-1412م)، والمؤيد شيخ (815-824هـ/1412-1421م)، والمظفر أحمد (824هـ /1421م)، وسيف الدين ططر (824هـ /1421م)، وناصر الدين محمد(824-825هـ /1421-1422م)، وبرسباي (825-842هـ /1422-

[1] كانت مدّة الإتفاقيّة عشرين سنة تتضمّن مجموعة من الشروط من بينها إعادة كلّ ما نهب من الإسكندريّة(ابن قاضي شهبة، 1994،ج2، ص 380).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1438م)، كان جنويّاً يدعى جوهانس سيبن Johannes Saiben إعتنق الإسلام واتخذ إسم شمس الدين سنقر(القلقشندي، 1914، ج8، ص123). فحتى منتصف القرن الخامس عشر، بقيت تجارة الرقيق بأيدي الجنويّين مع أنّ السّلاطين عيّنوا عملاء لهم في أدرنة (Andrinople) وغاليبولي (Gallipoli) اللتين كانتا محطتين مهمّتين لتجارة الرقيق بين البحر الأسود ومصر تقصدهما مراكب التُجّار الجنويّين والمسلمين(Ashtor، 1983، ص183).

بعد سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين في عام 857هـ/1453م، شهدت التجارة بين أوروبا والشرق تحولاً كبيراً، إذ أدّت العمليات العسكرية البرية والبحرية إلى تدهور الأمن وانهيار طرق التجارة البرية والبحرية عبر البحر الأسود والأناضول والمضائق، ما دفع التُجّار الأوروبيين إلى التوجّه نحو مصر وبلاد الشام. وقد عمل السّلطان المملوكي إينال على دعم هذا التحول من خلال إنعاش الحركة التجارية وتشجيعها، فزاد الإعفاءات الممنوحة للتُجّار، وسمح لهم بتوسيع وكالاتهم وتجديدها، وإنشاء مصارف وفنادق، وتعيين وكلاء لقناصلهم في الموانئ والمراكز التجارية للإشراف على عمليات البيع والشراء وتحصيل الرسوم الجمركية. وفي ظل هذا الانفتاح، خففت البابوية من قيود المقاطعة وتحريم التعامل مع الدول الإسلامية بعدما رأت أن التُجّار، ولا سيما من الجمهوريات الإيطالية، قد حُرموا من أسواقهم، فتدفقت الوفود التجارية إلى مصر، ومنها وفود جنوة التي فقدت مراكزها وأملاكها على البحر الأسود، خصوصاً بعد سقوط مملكة طرابزون بيد العثمانيين سنة 856هـ/1425م، فاتجهت إلى الموانئ المملوكية لتجديد وجودها التجاري بعد إنهاء أعمالها في ميناء كفا (Caffa). ورغم فتور العلاقات بين الطرفين بسبب أعمال القرصنة التي قام بها بحارة جنويون في مياه قبرص وشرق المتوسط ضد السّفن المملوكية، فإن جنوة التي خضعت للنفوذ الفرنسي أواخرالثامن الهجري/ الرابع عشرالميلادي بعد فقدان حقها في إدارة شؤونها الخارجية، طلبت من لويس الحادي عشر(865-888هـ/1461-1483م) أثناء المباحثات الفرنسية-المملوكية عام 877هـ / 1472م التوسط لدى السّلطان المملوكي لمنحها حق استئناف تجارتها، فاستجاب السّلطان قايتباي لطلبها، متجاوزاً عن الحوادث السّابقة، ورحب بمندوبيها، وأعيدت لها الوكالات التجارية والفنادق في الإسكندرية وبيروت، واعتمد قناصلها كمندوبين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للتُجّار الجنوبيين، وشكّلت جاليتها نسبة كبيرة مقارنة بالجاليات الأوروبية الأخرى، واستقرت في القاهرة إضافة إلى المدن السّاحلية(الزيدي، 2009، ص169-170).

- **الهجمات الأوروبيّة وأسبابها**

قام الأوروبيّون، وتحديداً الجنويّون والقبارصة والكتلان والفرسان الإسبتاريّون في رودس، منذ بداية القرن التاسع الهجري/ الرابع عشر الميلادي بمهاجمة سواحل السّلطنة المملوكيّة، واتّسعت المواجهات، ونجحوا في بعض الأحيان بإنزال قوّاتهم إلى البرّ واحتلال مدن لأيام ولكنّهم لم يتمكّنوا من إحداث أي تغييّر عسكري بسبب المقاومة الشديدة التي واجهوها. ويمكننا تحديد سببين لقيام الأوروبييّن بمهاجمة مدن السّلطنة المملوكيّة وموانئها: تحقيق أهداف اقتصاديّة، وقرارات شخصيّة متهوّرة لبعض القادة الأوروبييّن.

ومع سقوط الدويلات اللاتينيّة في الشرق عام 690هـ/1291م، أصدر البابا نقولا الرابع(687-691هـ/ 1288 -1292م) مرسوماً منع بموجبه كل المدن الأوروبيّة من الاتجار مع البلاد الخاضعة لسيطرة المماليك مهدّدًا المخالفين بالحرم الكنسي. كان يهدف من خلال هذه الإجراءات القاسية إلى إضعاف السّلطان المملوكي بحرمانه من عائدات التجارة مع الغرب التي كانت تعدّ المصدر الأساس لمداخيل السّلطنة ومواردها(Heyd، 1959، ص25-35). لم تنجح هذه الإجراءات في منع التُجّار الأوروبيّين من مواصلة نشاطهم التجاري مع بلاد الشام ومصر، بل إنّ بعض المدن التجاريّة، كالبندقيّة وجنوى، سارعت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى إرسال بعثات دبلوماسيّة إلى السّلطان المملوكي تطلب منه إعادة الإمتيازات الممنوحة لمواطنيهم من قبل السّلطانين بيبرس[1] وقلاوون[2] والتي كان يُعمَل بها في القرن السّابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[3].

شملت القرارات البابويّة جزيرة قبرص ولكنّ العلاقات التجاريّة بين الجزيرة ومدن السّاحل في بلاد الشام لم تنقطع على نحو كامل. إستمرّت الحركة التجاريّة غير الشرعيّة بين أوروبا والسّلطنة المملوكيّة حتى مطلع الأربعينيّات من القرن الرابع عشر الميلادي، فكانت السّفن تصل إلى قبرص ثمّ تتابع طريقها إلى السّاحلين الشامي والمصري من دون الحصول على تصريح شرعي يجيز لها ذلك(Richard، 1992، ص120-134). كانت تصل إلى أسواق قبرص البضائع والسّلع من أوروبا ومن آسيا الصغرى ومدن البحر الأسود، فأضحت مركزاً تجاريّاً يستقطب التُجّار من مختلف المدن الأوروبيّة، من البندقيّة وجنوى وغيرهما من المدن الإيطاليّة، وكتالونيا وجنوب فرنسا، حتى التُجّار المسلمون أقاموا في قبرص: ففي عام745-746هـ/ 1344-1345م، مرّ أحد الحجّاج الإنكليز في جزيرة قبرص ورأى في مدينة فماغوستا -الميناء الرئيس للجزيرة- تُجّارا بنادقة، وجنويّن، وكتلان، ومسلمين من رعايا السّلطان مقيمين في قبرص ويملكون منازل خاصّة بهم(مكرزل، 2011، ص177).

في عام744هـ/ 1343م، وقع حدث مهمّ ترك انعكاساً سيّئاً على التجارة الأوروبيّة ما أجبر البابا كليمنضوس السّادس، على تليين موقفه والسّماح بمعاودة التجارة مع السّلطنة المملوكيّة. في ذلك العام، هاجم التتار التُجّار الإيطاليّين المقيمين في المدن المطلّة على البحر الأسود، فمُني الإيطاليّون بخسائر كبيرة وأصبح السّفر إلى تلك المناطق محفوفاً بالمخاطر، فكان لا بدّ من إيجاد مركز تجاري بديل لمعاودة التجارة مع الشرق وجني الأرباح. وفي عام 745هـ/1344م، تقدّمت المدن التجاريّة، أولها مدينة البندقيّة، بطلب إلى

[1] الملك الظاهر ركن الدين بيبرس العلائي البندقداري الصالحي, لقب بأبي الفتوح, وصل إلى الحكم سنة 658هـ/1260م وامتدّ حكمه حتى سنة 676هـ/1277م وهي السّنة التي قتل فيها مسموماً.حقق العديد من الإنتصارات ضد الصليبيين وخانات المغول منها معركة المنصورة عام 648هـ/1250م, ومعركة عين جالوت سنة658هـ/1260م(المقريزي، **1997**، ج1، ص 520-523).

[2] السّلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي الصالحي النجمي العلائي, كان من رجال الملك الصالح أيوب (زوج شجر الدر), أصبح من كبار الأمراء في عهد بيبرس. تولى السّلطة خلفاً للملك العادل بدر الدين سلامش سنة 678هـ/1279م وامتدّ إلى حين وفاته سنة689هـ/1290م(المقريزي،**1997**، ج2، ص 122 -124).

[3]للمعلومات عن هذه الإمتيازات، راجع:(Holt ، 1995).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البابا كليمنضوس السّادس لرفع الحظر التجاري والسّماح لها بمعاودة العلاقات التجاريّة مع بلاد الشام ومصر. لم يحصل ملك قبرص، هوغو الرابع(724–759هـ/1324–1358م)، على تصريح من البابا يشرّع له التبادل التجاري مع السّلطنة المملوكيّة إلاّ في الثالث من شهر آب عام851هـ/ 1350م منح البابا لملك قبرص تصريحاً مدّته خمس سنوات يمكنه خلالها إرسال سفينتين تجاريّتين إلى الإسكندريّة وسائر المدن الخاضعة لسيطرة السّلطان(مكرزل، 2011، ص178).

حتى منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، عرفت جزيرة قبرص ازدهاراً كبيراً وأصبحت السّوق الرئيس لمختلف البضائع والمنتوجات القادمة من الغرب ومن الشرق وخصوصاً البهارات والتوابل، والحرائر وغيرها من السّلع الشرقيّة، ما جعلها تحتل الصدارة بين موانئ الحوض الشرقي للبحر المتوسّط. ولكن ابتداءً من عام 745هـ/ 1344م، نتيجة التطوّرات التي وقعت في منطقة البحر الأسود والتي أدّت إلى تبدّل موقف البابا والسّماح لملوك الغرب المسيحي وأمرائه بمعاودة التجارة مع بلاد الشام ومصر، أصبحت مدينة الإسكندريّة الوجهة الرئيسة للسفن التجاريّة الأوروبيّة وتراجعت الحركة إالاقتصاديّة في فماغوستا تدريجياً ما أثّر سلبًا على مداخيل جزيرة قبرص وارداتها. فكان هذا التغيير الاقتصادي في الحوض الشرقي للمتوسط السّبب الأساس لإندلاع مواجهات عنيفة بين مملكة قبرص والسّلطنة المملوكيّة استمرّت من النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي وحتى منتصف القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي.

هاجم الفرنج ثغر الإسكندرية في شوال عام 755هـ / 1354م وعبثوا في الثغر فأسروا ما قدروا عليه من الميناءين الشرقي والغربي، ثم إشتبكوا مع سفينة تركية قادمة إلى الإسكندرية وعليها بعض التُجّار المسلمين ومن ثم هاجموا مركباً تجارياً قادماً من الشام واستولوا على بضائعه ورموا بمن كان عليه في ميناء أبو قير[1](سالم، 1982، ص315–316).

[1] أبو قير هو الاسم الغالب عليها وهي من ضواحي الإسكندرية الأن ولكنها قديمة حيث كان إلى جوارها المدينة التاريخية كانوب والتي ينسب اليها أحد فروع النيل المسمى بالفرع الكانوبي. أما بالنسبة لكتابتها فأبو التي في أول الإسم هي جزء منه ولا يجوز ان تتغير بعوامل الإعراب(الصيرفي، 1973، ج3، ص368).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهاجم البنادقة ميناء أبو قير ليلاً أواخر سنة 765هـ /1363م بست غرابات فضَلّوا الميناء، وبدلاً من الإرساء بأبو قير أرسوا برشيد ونزل جماعة منهم إلى السّاحل ففطن إليهم المسلمون، فهرب البنادقة إلى سفنهم، فسبقهم بعض المسلمين وأخذوا يرمونهم بالسّهام، فترامى البنادقة في البحر ليعوموا إلى سفنهم فغرقوا، وكان عددهم قرابة ثمانين رجلاً، فقذف البحر بجثثهم، فأحرقها أهل رشيد(سالم، 1982، ص316).

وفي شعبان سنة 764هـ /أيار1364م هاجموا ميناء أبو قير واعتدوا على السّكان وأسروا أكثر من ستة وسبعين من السّكان ما بين رجال ونساء وصبيان، وأخذوا غنائم كثيرة ومضوا بهم إلى مدينة صيدا حيث افتداهم المسلمون وأعادوهم إلى أبو قير.(سالم، 1986، ص171).

في عام 767هـ/1365م، قاد ملك قبرص بطرس الأوّل(760-770هـ/1359-1369م) هجوماً على مدينة الإسكندريّة تمكّن خلاله من احتلال المدينة لثلاثة أيّام ونهبها(المقريزي، 1997، ج3، ص104-108). وتحت شعار محاربة الكفّار، إحتلّ الملك بطرس الأوّل المدينة، وهذا ما أدّى إلى خلق حالة عدائيّة بين القوى الأوروبيّة والمماليك، واستمرّ القبارصة يهاجمون المدن السّاحليّة في بلاد مصر والشام. عام 768هـ/1366م، هاجموا طرابلس ثم عاودوا مهاجمتها عام 769هـ/1367م(ابن قاضي شهبة، 1994، ج3، ص308). وفي عام770هـ/ 1368م، أرسل ملك قبرص أربعة مراكب حربيّة لمهاجمة مدينة بيروت ولكنّها لم تستطع الاقتراب من البرّ لإنزال الجنود بسبب ضيق مدخل الميناء ووجود أربع مئة رجل وفارس لحماية المدينة، فعدلت المراكب عن مهاجمة بيروت وتوجّهت إلى جبيل(De Mas Latrie ، 1891، ج2، ص116). وفي العام نفسه، حصل تبادل للأسرى بين ملك قبرص والسّلطان، وفي عام 771هـ/ 1369م، عقدت اتفاقيّة صلح بين المماليك والبنادقة والجنويّين والقبارصة والكتلان مدّتها عشرون سنة تتضمّن مجموعة من الشروط من بينها إعادة كلّ ما نهب من الإسكندريّة(ابن قاضي شهبة، 1994، ج3، ص345).

عادت العلاقات إلى طبيعتها بين قبرص والسّلطنة المملوكيّة ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى توتّرت الأجواء في الحوض الشرقي للمتوسّط واتخذت مجدداً طابعاً تصعيديّاً نتج عنه مواجهات بين القبارصة والجنويّين من جهة، والمماليك من جهة أخرى. ففي عام 775هـ/1373م، تمكّن الجنويّون من بسط نفوذهم على جزيرة قبرص في عهد الملك بطرس الثاني (770-784هـ/1369-1382م)، وإحتلّوا فماغوستا أكثر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الموانئ القبرصيّة ازدهاراً، وفرضوا اتفاقاً على الملك بطرس الثاني في 11 ربيع الأخر 776هـ/ 21 تشرين الأوّل 1374م، يعطي الملك حقّ الاحتفاظ بعرشه ولكن لا يعطيه أي سلطة على فماغوستا التي أصبحت تحت حكم الجنويّين(Richard، 1976، ص221–229). أراد الجنويّون، باحتلالهم فماغوستا، تعويض تدهور تجارتهم في منطقة البحر الأسود، فنجحوا بذلك واستمرّ حكمهم لفماغوستا مدّة قرن من الزمن.

نصّ الاتفاق على حصر التجارة في قبرص بميناء فماغوستا ما أدّى إلى إضعاف الحركة التجاريّة القبرصيّة وتوجّه التُجّار الأوروبيّن إلى الإسكندريّة وبيروت: في عام 776هـ/ 1374م، أصدرت البندقيّة أمراً إلى جميع مواطنيها المقيمين في قبرص بضرورة مغادرة الجزيرة ووقف الأعمال التجاريّة في فماغوستا. كذلك أوقف مجلس الشيوخ خطّ الملاحة المعروف بالمصادر الإيطاليّة باسم المودا (*muda*) الذي كان يربط البندقيّة بجزيرة قبرص واستبدله بخطّ جديد يصل البندقيّة ببيروت(Moukarzel، 2010–1، ص304–312). إنعكس هذا الوضع الجديد في قبرص على العلاقات مع السّلطنة المملوكيّة وساهم في عودة المواجهات العسكريّة: في عام 780هـ/1378م، هاجمت عشرة مراكب حربيّة مدينة طرابلس(ابن قاضي شهبة، 1994، ج3، ص345). وفي عام 785هـ/1383م، هاجم إثنا عشر مركباً جنويّاً مدينتي صيدا وبيروت واستطاع المهاجمون دخول المدينتين، ولكنّهم غادروا صيدا بعد نهبها واضطرّوا للانسحاب من بيروت بعد تعرّضهم لمقاومة شديدة.

ومنذ منتصف القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، شهدت تجارة مملكة أراغون (شمال شرق إسبانيا) مع السّلطنة المملوكيّة تغييرات عدّة. فتدهورت التجارة الكتلانيّة تدريجياً مع بلاد الشام، ومع السّلطنة المملوكيّة عامّةً، وازدادت أعمال القرصنة التي قام بها الكتلان ضدّ مراكب المسلمين، كما هاجموا موانئ الشام ومصر للنهب وإضعاف حركتها. وشارك الفرسان الاسبتاريّون مع الكتلان في أعمال القرصنة، فحوّلوا جزيرة رودس إلى مركز للقراصنة الكتلان ينطلقون منها لمهاجمة السّلطنة المملوكيّة. هذا التغيير الذي حصل في الخريطة التجاريّة في البحر المتوسّط مرتبط بجزء كبير منه بالعلاقات العدائيّة التي نشأت بين الكتلان والسّلطات المملوكيّة، بالإضافة إلى المصاعب والعوائق الاقتصاديّة التي واجهها التُجّار الكتلان في مصر والشام، وما رافقها من أعمال قرصنة ومواجهات عنيفة. ففي الواقع، أحدثت أعمال القرصنة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكتلانيّة ضدّ الموانئ المصريّة والشاميّة خسائر وأضراراً كبيرة للتجارة الكتلانيّة. فبين عامي811 و842هـ/ 1408 و1438م، تدهورت العلاقات على نحو كبير بين مملكة أراغون والسّلطنة المملوكيّة وانقطعت العلاقات الدبلوماسيّة مرّات كثيرة بينهما، وشهدت خلالها مرحلة من المواجهات الحربيّة المكثّفة بين عامي819-820هـ/ 1416-1417م. فمثلاً، في عام 820هـ/1417م، كان قرصان كتلاني يدعى بيدرو سانتون يقود مركباً على متنه 500 رجل، يجوب البحر قبالة سواحل بلاد الشام ويهاجم مراكب المسلمين(Darrag، 1961، ص331-336).

في العام 818هـ /1415م أرسل جانوس ملك قبرص مركبين حربيين لمهاجمة السّاحل المصري وتحديداً الإسكندرية فعادا وعلى متنهما ألف وخمسمئة أسير[1](مكرزل، 2011، ص188). ويذكر المقريزي أنّه في شهر شعبان 825هـ/1422م :" كثر عبث الفرنج بالسّواحل، وهجم في الليل غرابان[2]، فيهما طائفة من الفرنج، على ميناء الإسكندرية فوجدوا فيها مركباً للتُجّار فيه بضائع بنحو مائة ألف دينار، فاقتتلوا معهم عامة الليل، فخرج الناس من المدينة فلم يقدروا على الوصول إليهم، لعدم المراكب الحربية عندهم، ولا وصلت سهامهم إلى الفرنج، بل كانت تسقط في البحر، فلما طال الحرب بين الفرنج والتُجّار المسلمين، واحترقت مركب التُجّار، نجوا في القوارب إلى البر، فأتت نار الفرنج على سائر ما في المركب من البضائع، حتى تلف بأجمعها، ومضى الفرنج نحو برقة، فأخذوا ما قدروا عليه، ثم عادوا الى الإسكندرية، ومضوا إلى نحو الشام"(المقريزي، 1997، ج7، ص63).

وحصل القسم الأكبر من أعمال القرصنة الكتلانيّة التي استهدفت الموانئ المملوكيّة في إطار خطّة منظّمة وضعها ملك أراغون ألفونسو الخامس(819-862هـ /1416-1458م) بهدف الثأر من التدابير التي اتخذها المماليك ضدّ التُجّار الكتلان المقيمين في السّلطنة المملوكيّة، ومن جهة ثانية التصدّي لسياسة الاحتكار التي فرضها السّلطان الأشرف برسباي.

[1] البطسة تتسع لما يزيد عن الفين وخمسمائة شخص(الخطيب، 1996، ص 81) وذكر أيضاً أنها تتسع لسبع مئة شخص(ماهر، 1967، ص331). ومن المعقول أن تتسع بطستان لنحو الف وخمسمئة أسير.

[2] غراب، سفينة شراعيّة تجارية وحربيّة وذات مجاذيف. سمي كذلك لأن مقدمته تشبه رأس الغراب، يسير بالشراع أو بالمجاذيف التي يصل عددها أحياناً الى مائة وثمانين مجذافاً(الخطيب، 1996، ص330).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي عام 819هـ/ 1416م، إزدادت حدّة العداء بين الكتلان والمماليك مع إعتلاء الملك ألفونسو الخامس (ت1458) العرش في مملكة أراغون. وشكّل عام 819هـ/ 1416م بداية حقبة جديدة من العلاقات بين مملكة أراغون والسّلطنة المملوكيّة لأنّ الطموحات السّياسيّة الواسعة للملك الفونسو الخامس ساهمت في تدهور العلاقات مع سلاطين المماليك وخصوصاً في عهد السّلطان الأشرف برسباي. حيث اندلعت مواجهات عنيفة بين القراصنة الكتلان والمماليك(Dopp، 1949، ص1-14). كان ملك قبرص جانوس الأول801-835هـ/ 1398-1432م) المستفيد الأكبر من هذه الحروب بين الكتلان والمماليك، فهو من خلال تقديمه الدعم والمساعدة للقراصنة الكتلان وإيوائهم في قبرص، يحصل على قسم من أرباح الغنائم وعلى مزيد من الأسرى المسلمين لاستخدامهم كعبيد يعملون في الزراعة. وفي عام 825هـ/ 1422م، نجح الكتلان في الاستيلاء على مركب للمسلمين داخل ميناء الإسكندريّة، وفي ميناء بيروت أخذوا مركباً جنويّاً ومركباً للمسلمين على متنه موفد من السّلطان برسباي إلى الأمير محمد بن قرمان في آسيا الصغرى. وفي عام827هـ/ 1424م، أخذ الكتلان مركبين محمّلين بالبضائع من دمياط وأسروا طاقمهما(Wiet، 1937، ص552).

وعلى الرغم من توقيع معاهدة صلح بين الفريقين عام 834هـ/ 1430م، فانّ المواجهات الحربيّة لم تتوقّف. فقد ذكر إبن حجر العسقلاني أنّه في العام 837هـ/1433م، هاجم الكتلان مراكب عديدة وأسروا تُجّاراً مسلمين وباعوهم. ووجه الملك ألفونسو الخامس رسالةً إلى السّلطان برسباي رفض فيها إجبار التُجّار الفرنج شراء الفلفل وغيره من المنتوجات والسّلع، ولكنّ السّلطان برسباي مزّق الرسالة بعد قراءتها(ابن حجر، 1969-1972، ج3، ص518).

في صيف عام 806هـ/ 1403م، قام المارشال الفرنسي بوسيكو حاكم جنوى بحملة عسكريّة ضدّ موانئ السّلطنة المملوكيّة ومدنها. هذه الحملة التي انطلقت في الأساس من جنوى إلى قبرص لفرض النظام والحفاظ على المصالح الجنويّة في الجزيرة، حوّلها بوسيكو إلى حرب ضدّ المسلمين في آسيا الصغرى والسّلطنة المملوكيّة، ولم يكتف بذلك، بل نقلها إلى حرب ضارية بين جنوى والبندقيّة. إنتهت حملة بوسيكو من دون أن تحقّق هدفها الرئيس: إضعاف قوّة المماليك وضرب الموانئ الأساسيّة على سواحل بلاد الشام

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومصر. ساهمت عدّة عوامل في إفشال هذه الحملة العسكريّة، أبرزها: عدم تركيز الهجوم على مدينة واحدة واحتلالها لإقامة قاعدة عسكريّة تمكّن الجنويّين من البقاء والصمود. يضاف إلى ذلك خيانة البنادقة وإنذارهم المماليك بنيات الجنويّين العدائيّة ما سمح للمماليك التأهّب وتنظيم خطوط دفاعهم. أخيراً، كبرياء المارشال بوسيكو وغروره وإصراره على متابعة الحملة على الرغم من الخسائر والمصاعب التي واجهها الأسطول في البحر بسبب الرياح المعاكسة، كانت أساساً لتغيير المخطّطات العسكريّة وإفشال عمليّات الإنزال على السّواحل[1].

ساهمت مجموعة عوامل في دفع القبارصة والجنويّين إلى تركيز هجماتهم على الإسكندريّة وبيروت وطرابلس:

أوّلًا، الأهمّية الإستراتيجيّة لمدن الإسكندريّة وبيروت وطرابلس، بما أنها الموانئ الرئيسة لبلاد مصر والشام ، فهي صلة الوصل بين أوروبا والسّلطنة المملوكيّة لاستيراد البضائع الشرقيّة والغربيّة وتصديرها. لذلك، تؤدّي مهاجمة هذه المراكز التجاريّة الحيويّة من قبل الأوروبيّين إلى ممارسة ضغط كبير على المماليك في كل مرّة تتدهور فيها العلاقات السّياسيّة وإالاقتصاديّة بين الحكّام الأوروبيّين والسّلطان المملوكي.

ثانيًا، ترتبط هذه الهجمات بالمصالح الاقتصاديّة والتجاريّة للجنويّين والقبارصة. ففي عام 767هـ/ 1365م، عندما هاجم ملك قبرص بطرس الثاني مدينة الإسكندريّة، كان يهدف إلى ضرب إقتصادها وشلّ حركتها التجاريّة لتخفيف المنافسة عن قبرص وتقوية مركزها التجاري وإحتلالها الصدارة في الحوض الشرقي للبحر المتوسّط، تماماً كما فعل عام769هـ/ 1367م عندما هاجم مدينة طرابلس، وعام 771هـ/1369م مدينة بيروت(Balard ، 1995، ص104). وفي عام785هـ/ 1383م، عندما هاجم الجنويّون مدينتي صيدا وبيروت، وكان من ضمن مخططهم ضرب الموانئ، من ميناء أياس في مملكة كيليكيا الارمنية وصولاً إلى الإسكندريّة في مصر، كانوا يهدفون إلى ضرب إقتصاد السّلطنة المملوكيّة. فمثلاً، كان الهدف الرئيس للهجوم إحتلال بيروت وتحويلها إلى مركز تجاري يخضع لسيطرتهم على مثال ما فعلوا في فماغوستا،

[1] للمعلومات عن حملة المارشال بوسيكو، راجع(مكرزل، 2012، ص 233-256).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وكافا في البحر الأسود وجزيرة كيّو في بحر إيجيه(مكرزل، 2016، 137-141). يؤدّي تركيز هجمات متواصلة على موانئ السّلطنة المملوكيّة إلى شلّ الحركة التجاريّة فيها فتتوجّه السّفن التجاريّة الأوروبيّة إلى قبرص، وخصوصاً فماغوستا، التي ستكون المستفيدة الأولى من ضرب الموانئ المملوكيّة الأبرز (بيروت والإسكندريّة) في الحوض الشرقي للبحر المتوسّط. إضافةً إلى هذه العوامل، ترتبط الهجمات المتكرّرة على هذه الموانئ بضعف القوى البحريّة المملوكيّة والنقص في عدد السّفن الحربيّة لمنع السّفن المعادية من الإقتراب من المدن السّاحليّة وإنزال القوّات إلى البرّ.

- **ردود أفعال السّلطنة المملوكيّة**

نتيجة تصاعد حالة العداء وتدهور العلاقات بين قبرص والمماليك، ومع ازدياد أعمال القرصنة في الحوض الشرقي للبحر المتوسّط، أعلن السّلطان برسباي الحرب على القبارصة وأرسل ثلاث حملات عسكريّة بين عامي 827-829هـ/ 1424 و1426م إنتهت بإجتياح الجزيرة وإلقاء القبض على الملك جانوس وسوقه أسيراً إلى القاهرة. لم يطلق سراح الملك إلاّ بعد أن دفعت فديته، وأصبحت قبرص تابعة للسلطان خاضعة لحكمه يدفع له ملكها جزيةً سنويّةً[1].

نتج من هذا الإنتصار الذي حقّقه السّلطان برسباي فتح صفحة جديدة في العلاقات بين قبرص والمدن الأوروبيّة عموماً، والسّلطنة المملوكيّة. شكّل اجتياح قبرص تحولاً جديداً للعلاقات بين أوروبا والشرق، لأنّه ساهم في خلق قناعة لدى الفريقين بضرورة تخطي حالة العداء المستحكمة بينهما، ووجوب تهدئة الوضع في شرقي المتوسّط، والدخول في مفاوضات تؤدّي إلى معاودة التجارة التي تعدّ العصب الأساس والحيوي لكلّ من أوروبا والسّلطنة المملوكيّة.

إتخذت المواجهات بين قبرص والمماليك طابعاً عنيفاً دمويّاً ابتداءً من عام767هـ/ 1365م حتى عام 829هـ/ 1426م تعرّضت خلالها مصر وبلاد الشام لهجمات ألحقت الأضرار والخسائر بمدن السّواحل

[1] للمعلومات عن احتلال المماليك جزيرة قبرص، راجع((Darrag ، 1961، ص239-267).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وسكّانها. ولكنّ المماليك لم يقوموا بردّ فعل عنيف يضع حدًّا للإعتداءات القبرصيّة إلاّ في عهد السّلطان برسباي بين عامي 827–829هـ/ 1424 و1426م.

لا تفيد المصادر عن مواجهات بين السّفن الحربيّة القبرصيّة والمملوكيّة، بل ردود أفعال المماليك على أعمال القرصنة التي كانت تترجم بإجراءات تعسفيّة بحقّ التُجّار القبارصة والأوروبيّين عموماً المقيمين في المدن الخاضعة لسيطرتهم: سجن التُجّار وضربهم، ومصادرة بضائعهم وأموالهم، وطردهم من البلاد. الأمثلة كثيرة، نكتفي بذكر بعضها: في عام 767هـ/ 1365م، بعد الهجوم الذي تعرّضت له الإسكندريّة، أمر السّلطان الأشرف شعبان (ت767هـ/ 1377م) بالقبض على التُجّار الأوروبيّين ومصادرة أموالهم(ابن كثير، 1932، ج14، ص314و323).

أما الأسباب التي كانت تمنع المماليك من القيام بعمل عسكري واسع ضدّ جزيرة قبرص منذ عام 767هـ/ 1365م والانتظار حتى عام827هـ/ 1426م لوضع حدّ نهائي لإعتداءات القبارصة فقد تلخصت بالأتي:

لم يكن للمماليك أسطول حربي يعمل على نحو دائم لتأمين حماية السّواحل ضدّ أعمال القرصنة والنهب، فصناعة السّفن لم تلق اهتماماً من المماليك على الرغم من أنّهم حكموا بلاداً واسعةً تطلّ على البحر المتوسّط وعلى البحر الأحمر. لم يولوا الأساطيل الحربية أهمّية كبيرة كما فعل قبلهم الفاطميّون والموحّدون في المغرب العربي، الذين بنوا السّفن وأقاموا دوراً للصناعة تعمل من دون إنقطاع(القلقشندي، 1987، ج3، ص596–597). تفيد المصادر أنّ بناء السّفن كان لا يتم إلاّ عندما يحتاج السّلطان إلى مراكب حربيّة لنقل الجيوش والمعدّات الحربيّة. فبعد أن هاجم القبارصة الإسكندريّة سنة 767هـ/ 1365م، صدرت المراسيم إلى نوّاب السّلطان في بلاد الشام بجمع النجّارين والنشّارين والحطّابين والعمّال والصنّاع لمباشرة العمل في بناء السّفن(ابن كثير، 1932، ج14، ص320).

وفي خلال مرحلة الاعداد لحملة السّلطان برسباي على قبرص بين عامي 827–829هـ/ 1424 و1426م، لم يكن للمماليك أسطول جاهز، فابتدأ العمل بصنع المراكب في مصر وصدرت الأوامر إلى النوّاب في بلاد الشام لعمارة المراكب في المدن السّاحليّة، في بيروت وطرابلس(ابن يحي، 1927، ص243و249).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نستخلص من هذه المعلومات أنّ العمل في بناء السّفن لم يكن متواصلاً وكان يتم فقط عند الحاجة لتجهيز أسطول، كذلك يظهر بوضوح أنّ دُور الصناعة – ابنية مع مشاغل لبناء السّفن ومخازن للخشب– كانت غائبة في السّلطنة المملوكيّة. والسّبب في ذلك أن هذه الصناعة بدأت تتراجع منذ العصر الأيّوبي. مع قدوم الصليبيّين الشرق، حصلت عدّة مواجهات عسكريّة في البحر بين المسلميّن والصليبيّن فظهر بوضوح ضعف أسطول المسلمين في المتوسّط وتفوّق الأسطول الأوروبي. ومنذ منتصف القرن السّادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، سيطر الأوروبيّون وخصوصاً الإيطاليّون على العلاقات بين الشرق والغرب وباتوا أسياد الملاحة في البحر المتوسّط(Cahen ، 1983، ص183). كان لهذا التغيير في موازين القوى البحريّة أثر كبير في الإهمال والانحطاط اللذين أصابا صناعة السّفن في العصر الأيّوبي واستمرارهما في العصر المملوكي، فتركّز الاهتمام على تقوية الجيوش البريّة التي يشكّل فيها الفرسان العنصر الأساس، وحصر المواجهات العسكريّة مع الصليبيّن في البرّ. ذكر المقريزي أنّه بعد موت صلاح الدين الأيّوبي(ت589هـ/1193م) أهملت صناعة السّفن "وصارت خدمة الأسطول عاراً يسبّ به الرجال"(المقريزي، 1998، ج3، ص340).

وفي عصر المماليك بنى السّلاطين أساطيل سبع مرّات فقط طيلة العصر (648–923هـ/ 1250–1517): في الأعوام 692،690، 767، 828هـ/ 1291، 1293، 1366، 1425م لشن حملات عسكريّة على قبرص، وعام843هـ/ 1440م لاجتياح رودس، وعام864هـ/ 1460م لفرض النظام في قبرص، وعام914هـ/ 1508م لمواجهة البرتغاليّين في المحيط الهندي[1].

كان السّلطان بيبرس والسّلاطين الذين جاؤوا من بعده في بداية العصر المملوكي، مدركين الدور المهمّ الذي يمكن أن يضطلع به أسطول قوي قادرعلى حماية المصالح الإستراتيجيّة للسلطنة المملوكيّة، لذلك حاولوا اعتماد النظام الذي طبّقه قبلهم الفاطميّون ثم صلاح الدين لمواجهة خطر القوى البحريّة الأوروبيّة. ولكن كلّ المحاولات والمبادرات التي اتخذها سلاطين المماليك فشلت وزاد الإهمال في تنظيم دُورالصناعة

[1] للمعلومات عن بناء الأساطيل في عصر سلاطين المماليك، راجع(Fuess، 2001، ص45-71).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لبناء السّفن منذ بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. لم يكن ينقص المماليك الخشب والحديد والحبال وغيرها من المواد الأساسية اللازمة لبناء السّفن، كما أنّ العمّال والبنّائين كانوا متوافرين، لكنّ المماليك فضّلوا تقوية القوات البريّة وإهمال الإعتناء بالأساطيل. لقد اختار المماليك المحافظة على طبقة الخيّالة التي ينتمون إليها والتي كانت من أشرف الطبقات وفقاً لتراتبيّة الجيش المملوكي والتي كانت وحدها تؤمّن الانتصارات في ساحات القتال والمعارك(Ayalon ، 1996، ص114-115). لتدعيم هذه السّياسة، عقد المماليك اتفاقات صلح وتجارة مع أبرز القوى في أوروبا تركّز على تنمية التبادل التجاري بين الفريقين وتطويره وتعمل على تحييد الأساطيل الأوروبيّة ومنع الأعمال العدائيّة ضدّ السّلطنة المملوكيّة.

نجحت هذه السّياسة في ترسيخ حالة من التوازن السّياسي والعسكري بين المماليك والأوروبيّين في الحوض الشرقي للمتوسّط، ولكنّها ساهمت في زيادة القوى البحريّة الأوروبيّة وسيطرتها على وسائل النقل في البحر المتوسّط، ما أدّى إلى زيادة الإنتاج وازدهار الاقتصاد في أوروبا، وسمح للتُجّار الأوروبيّين بالسّيطرة على الأسواق الشرقيّة.

بعد أن احتلّ السّلطان برسباي جزيرة قبرص عام 829هـ/ 1426م، أخذ يستعدّ لمهاجمة الفرسان الإسبتاريّين في جزيرة رودس، ولكن الظروف لم تسمح له بمواصلة خططه لمهاجمة جزيرة رودس بسبب مشاغله الداخليّة والخارجيّة، فتوقّفت المشاريع التي كانت تطرح لمهاجمة الجزيرة والقضاء على خطر الإسبتاريّين. كان الفرسان الإسبتاريّون يدركون أنّ إخضاع المماليك لجزيرة قبرص يشكّل خطراً عليهم ويضع جزيرة رودس في دائرة الخطر، فأخذوا يحصّنون رودس بالأسوار والحصون والأبراج وضاعفوا استعداداتهم العسكريّة. ولكن مع اعتلاء السّلطان جقمق العرش (842-857هـ/1438- 1453م)، تغيّرت الظروف وأطلق السّلطان ثلاث حملات على جزيرة رودس في الأعوام843, 847, 848هـ/ 1440 و1443، و1444م، ولكنّها فشلت في تحقيق أهدافها(ابن تغري بردي، 1929-1972،ج15، ص32-219-239).

نتيجةً لتلك الحملات الثلاث التي قام بها السّلطان جقمق ضدّ جزيرة رودس، راح الفرسان الإسبتاريّون يهاجمون المدن السّاحليّة في بلاد الشام ومصر، وصارت مدينتا دمياط والإسكندريّة في مصر هدفاً لهجماتهم. وبسبب غياب قوّة بحريّة فعّالة تسمح للمماليك بالتصدّي للفرسان الإسبتاريّين وايقاف اعتداءاتهم،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فرض السّلطان جقمق الضرائب والغرامات الماليّة على التُجّار الأوروبيّن المقيمين في مدن بلاد الشام ومصر وموانئهما لتعويض خسارته من الأموال التي صرفها على تجهيز الحملات الثلاث على جزيرة رودس، وسجن بعضهم.

من جهتهم، طلب الفرسان الإسبتاريّون النجدة من بابا روما يوليوس الثاني (909-919هـ/1503-1513م) والقوى الرئيسة في أوروبا لمساعدتهم على إكمال حربهم ضدّ المماليك، إلّا أنّ بابا روما نصحهم أن يعقدوا صلحاً مع السّلطان المملوكي لأنّ أوروبا لم تكن مستعدّة لمواجهة السّلطنة المملوكيّة وخسارة تجارتها معها. فظروف المدن والدول الأوروبيّة، الداخليّة والخارجيّة، لا تسمح لها بمحاربة المماليك وبالتالي الإضرار بمصالحها. فتم عقد صلح بين الإسبتاريّن والسّلطان جقمق في عام 849هـ/ 1445م(الزيدي، 2009، ص 167).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استنتاج الفصل الرابع.

أظهرت دراسة العلاقات التجارية بين السّلطنة المملوكية ومدينتي البندقية وجنوى المطلتين على البحر المتوسط أن التبادل التجاري لم يكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كان تجسيداً لتوازن دقيق بين المصالح السّياسيّة والدينية والاستراتيجية. فقد سعت السّلطنة إلى الحفاظ على موقعها كمحور تجاري عالمي يربط الشرق بالغرب، مستفيدة من موقعها الجغرافي، وتحكمها في طرق التجارة الحيوية، فيما سعت المدن الإيطالية – رغم اختلاف قوتها ونفوذها– إلى ضمان حضور دائم في الموانئ المملوكية، لما لذلك من أهمّية في دعم اقتصاداتها الداخلية وتوسيع شبكاتها التجارية.

وبالرغم من الحظر البابوي الذي فرض قيوداً دينية على التعامل مع المسلمين، فقد أظهر التُجّار الأوروبيون براغماتية عالية، تجلت في محاولاتهم المستمرة لتجاوز الحظر بوسائل دبلوماسية أو من خلال وسطاء محليين. من جهتها، تعاملت السّلطة المملوكية بواقعية، فعلى الرغم من التوترات المتكررة، سمحت باستمرار النشاط التجاري الأوروبي داخل أراضيها، شرط الالتزام بأنظمتها وقوانينها.

غير أن هذه العلاقات لم تخلُ من التوتر والصدام. فقد أدّت التنافسات بين المدن الإيطالية ذاتها، وكذلك التغيرات في المواقف البابوية، إلى اندلاع صراعات مباشرة، شملت اعتداءات بحرية على موانئ المماليك أو تضييقاً على التُجّار. ورغم ذلك، أظهرت السّلطنة قدرة لافتة على امتصاص الصدمات، من خلال مزيج من الردود الدبلوماسية والعسكرية والإجراءات إالاقتصاديّة، مما مكنها من حماية مصالحها دون الدخول في صدامات واسعة النطاق تُهدد التوازن القائم.

كانت الاهتمامات إالاقتصاديّة لدى الأوروبيّين والمماليك طاغية على غيرها من الاعتبارات السّياسيّة والعسكريّة والدينيّة في إطار من التسابق بين الطرفين هدفه الأساس جني الأموال والأرباح. والمواجهات بينهم جاءت ترجمةً وتجسيداً للمنافسة إالاقتصاديّة القائمة في الحوض الشرقي للمتوسّط، حيث يسعى كل فريق إلى تأمين مصالحه على حساب الآخر. فالغارات على سواحل بلاد الشام ومصر، أمّنت للأوروبيّين منفعة مزدوجة، فهي من جهة تزيد من غنى جزيرتي قبرص ورودس (أموال، بضائع ثمينة،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أسرى)، وتشكّل ورقة ضغط بيد الجنويّين والكتلان يستخدمونها في مفاوضتهم سلاطين المماليك، ومن جهة ثانية تلحق الضرر بالموانئ المملوكيّة ما يسمح بازدهار ميناء فماغوستا القبرصي وميناء جزيرة رودس، ما يتيح لهما احتلال مركز الصدارة بين موانئ الحوض الشرقي للمتوسّط.

لم تنقطع العلاقات التجاريّة بين القبارصة والجنويّين والكتلان والفرسان الإسبتاريّين وغيرهم من المدن الأوروبية والسّلطنة المملوكيّة بسبب الهجمات الأوروبيّة المتتالية وأعمال القرصنة، وما نتج من ردود أفعال مملوكيّة تمثّلت بإجتياح جزيرة قبرص وإخضاعها وشن ثلاث حملات عسكرية بهدف احتلال جزيرة رودس والقضاء على الإسبتاريّين، ولكنّها عرفت تراجعاً. يضاف إلى ذلك أنّ سياسة الاحتكارالتي طبّقها سلاطين المماليك والإجراءات القاسية التي اتخذوها ضدّ التُجّار الأوروبيّين، شكّلت مصدراً للمصاعب وقلّصت من نشاط التُجّار الأوروبيين وأعمالهم. لم يفقد القبارصة والجنويون والكتلان والفرسان الإسبتاريون دورهم التجاري، فصادراتهم كانت شائعة الرواج في أسواق بلاد الشام ومصر، واستمرّوا في تأدية دور أساس في تبادل السّلع والمنتوجات مع السّلطنة المملوكيّة ومع أوروبا(Ashtor، 1983، ص365-366).

بذلك يتبين أن العلاقات بين السّلطنة المملوكية وأوروبا لم تكن علاقات جامدة قائمة على العداء أو الود فقط، بل كانت علاقات ديناميكية معقدة، تحكمها الحاجة المتبادلة، وتتداخل فيها الأبعاد الاقتصاديّة والدينية والسّياسيّة بشكل دائم، ما يجعلها نموذجاً غنياً لفهم أنماط التفاعل بين القوى الإسلامية والأوروبية في العصور الوسطى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً- المصادر:

- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن ، (1929-1972)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٦ جزءاً، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد،(1969-1972)، **انباء الغمر بأنباء العمر**، ثلاثة أجزاء ، تحقيق حسن حبشي، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- ابن عبد الظاهر، محيي الدين، (1976)، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، ط1، الرياض.
- ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر، (1994)، **تاريخ ابن قاضي شهبة**، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.
- ابن كثير، اسماعيل بن عمر، (1932)، **البداية والنهاية**، مطبعة السّعادة، القاهرة.
- ابن يحيى، صالح، (1927)، **تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، وهو أخبار السّلف من ذريّة بحتر بن علي أمير الغرب ببيروت**، ، سعى بنشره وتعليق حواشيه وفهارسه لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك، (1960)، **كنز الدرر وجامع الغرر: الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، ج9**، تحقيق هانس روبرت رويمر، المعهد الألماني للآثار، القاهرة.
- شافع بن علي(ت. 730هـ/1329م)، (1998)، الفضل المأثور من سيرة سيرة السلطان الملك المنصور، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتب العصرية، صيدا، لبنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الصيرفي، علي بن داوود الخطيب الجوهري، (1970–1973)، **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، أربعة أجزاء، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد(ت. 821هـ/1418م)، (1987)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت. وطبعة (1914)، المطبعة الأميرية، القاهرة.
- الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب(ت. 450هـ/ 1058م)، (1989)، **الأحكام السّلطانية والولايات الدينية**، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن قتيبة، ط1، الكويت.
- المقريزي، تقي الدين أبو العبّاس أحمد بن علي(ت. 845هـ/1441م) ، (1997)، **السّلوك لمعرفة دول الملوك**، ثمانية أجزاء، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت
- _____، (1998)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**، تحقيق محمد زينهم – مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، ط1 القاهرة.
- اليوسفي، موسى بن محمد، (1986)، **نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر**، تحقيق أحمد حطيط، عالم الكتب، ط1، بيروت.

ثانياً– المراجع باللغة العربية

- الخطيب، مصطفى عبدالكريم، (1996)، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزيدي، مفيد، (2009)، **موسوعة التاريخ الإسلامي، العصر المملوكي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- سالم، عبد العزيز، (1982)، **تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- ماهر، سعاد، (1967)، **البحرية في مصر الإسلامية، وآثارها الباقية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر.
- النويري الإسكندراني، محمد بن قاسم (ت 775هـ/1373م)، **(2008)، وقعة الاسكندرية**، تحقيق وتقديم سهيل زكار، دار التكوين، دمشق.

ثالثاً – المراجع المترجمة:

- لابيدوس(Lapidus)، إيرا مارفن، (1985)، **مدن الشام في العصر المماليك**، ترجمة سهيل زكّار، دار حسان، دمشق.

رابعاً –المجلات والدوريات

- مكرزل، بيار ، (2011)، "**مملكة قبرص والسّلطنة المملوكيّة إبّان القرنين الرابع عشر والخامس عشر**"، مجلّة المشرق، السّنة الخامسة والثمانون، رقم 85، الجزء الأول، كانون الثاني–حزيران، بيروت.
- _____ ، (2012)، "**حملة المارشال بوسيكو على بيروت العام 1403: أسبابها ونتائجها**"، مجلّة المشرق، السّنة السّادسة والثمانون، رقم86، الجزء الأول، كانون الثاني–حزيران، 2012، ص 233–256.
- _____،(2016)، "**هجوم الجنويّين على صيدا وبيروت في العام 785هجري/1383ميلادي**"، مجلّة المشرق، رقم 90، الجزء الأول، كانون الثاني–حزيران، بيروت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامساً – المصادر الأجنبية :

- De La Broquière, Bertrandon, (1892), Voyage d'outremer de Bertrandon de la Broquière, Éd. Charles Scheferet Henri Cordier, Recueil de voyages et documents pour servir à l'histoire de la géographie du XIIIe et XIVe siècles, Tome XII, Paris.

سادساً– المراجع الأجنبية :

- Adae, G. (1906), De modo Sarracenos extirpandi, Recueil des Historiens des Croisades, Documents Arméniens, II, Paris.
- Amitai, Reuven, (2008), Diplomacy and the Slave Trade in the Eastern Mediterranean: A Re-examination of the Mamluk-Byzantine-Genoese Triangle in the Late Thirteenth Century in Light of the Existing Early Correspondence, Oriente Moderno, 88/2.
- Ashtor, Eliyahu, (1971), Les métaux précieux et la balance des paiements du Proche-Orient à la basse époque, S.E.V.P.E.N., Paris.
- _____, (1983), Levant trade in the later Middle Ages, Princeton University Press.
- Ayalon, David, (1996), Le phénomène mamelouk dans l'Orient musulman, Traduit de l'anglais par Georges Weill, Éd. PUF, Paris.
- Balard, Michel, (1988), Du navire à l'échoppe : La vente des épices à Gênes au XIVe siècle, Asian and African Studies, 22(1–3).
- _____ , (1995), « Chypre, les républiques maritimes italiennes et les plans de croisades (1274-1370) », Cyprus and the Crusaders, Papers given at the International Conference, Nicosia, 6-9 september 1994, edited by N.Coureas and J.Riley Smith, Nicosia.
- Cahen, Claude, (1983), Orient et Occident au temps des Croisades, Collection historique dirigée par Maurice Agulhon et Paul Lemerle, Paris.
- Darrag, Ahmad, (1961), L'Égypte sous le règne de Barsbay 825-841/1422-1438, Institut français de Damas, Damas.
- De Mas Latrie, René, (1891), Chroniques d'Amadi et de Stramballi, Imprimerie Nationale, Paris.
- Dopp, Pierre Herman, (1949), « Les relations égypto-catalanes et les corsaires au commencement du quinzième siècle », Bulletin of the Faculty of Arts, Fouad I University Press.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Ehrenkreutz, Andrew, (1981), "Strategic Implications of the Slave Trade between Genoa and Mamluk Egypt in the Second Half of the Thirteenth Century," in The Islamic Middle East: 700–1900. Studies in Economic and Social History, edited by Abraham Ludovich, Princeton, Darwin Press.
- Fuess, Albrecht, (2001), Rotting ships and razed harbors: The naval policy of the Mamluks. Mamluk Studies Review, 5, 73–95. Middle East Documentation Center. Chicago.
- Heyd, Wilhelm, (1959), Histoire du commerce du Levant au Moyen Age, 2 Volumes, Traduction de Raynaud Farcy, Amesterdam ; et édition, (1923), Otto Harrassowitz, Leipzig.
- Holt, Peter M, (1995), *Early Mamluk diplomacy (1260-1290). Treaties of Baybars and Qalāwūn with Christian rulers*, Ed. Brill
- Jorga, N. (1896). Notes et extraits pour servir à l'histoire des Croisades au XVe siècle. Documents politiques, réédités avec l'autorisation des Presses Universitaires de France. Revue de l'Orient Latin, 4, Paris.
- Kedar, B. Z., (1977), "Segurano-Sakrān Salvaygo: un mercante genovese al servizio dei sultani mamalucchi, c.1303–1322," in Fatti e idee di storia economica nei secoli XII–XX, Studi dedicati a Franco Borlandi, Il Mulino, Bologna.
- Moukarzel, Pierre, (2010), La ville de Beyrouth sous la domination mamelouke (1291-1516) et son commerce avec l'Europe, Éditions de l'Université, Baabda.
- _____, (2010)(2), Les marchands européens dans l'espace urbain mamelouk : un groupe minoritaire privilégié?, in Minorités et régulations sociales en Méditerranée médiévale, sous la direction de Stéphane Boissellier, François Clément et John Tolan, Presses Universitaires de Rennes, Rennes.
- Nicol, Donald M., (2005), Les derniers siècles de Byzance, 1261–1453, traduit de l'anglais par Hugues Defrance, Les Belles Lettres, Paris.
- Pedani Fabris, Maria Pia,)1994(, Gli ultimi accordi tra i sultani mamelucchi d'Egitto e la Repubblica di Venezia, Quaderni di Studi Arabi, 12, Italie.
- Richard, Jean, (1976), « La situation juridique de Famagouste dans le royaume des Lusignans », Orient et Occident au Moyen Âge ; contacts et relations (XIIe-XVe s.), Variorum Reprints, London.
- _____, (2011), « Le statut juridique et politique des marchands européens dans le sultanat mamelouk aux XIVe et XVe siècles », Chronos, Revue d'Histoire de l'Université de Balamand, Université de Balamand, Liban.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Richard, Jean, (1992), « Le royaume de Chypre et l'embargo sur le commerce avec l'Égypte (fin XIIIe-début XIVe siècle) », Croisades et États latins d'Orient, points de vue et documents, Variorum, Aldershot-Brookfield.
- Thomas, George Martin, (1966), Diplomatarium Veneto-Levantinum, sive, acta et diplomata res venetas, graecas, atque Levantis illustrantia (1300–1350) (1351–1454), Réédition, New York.
- Trenchs Odena, José,)1980(, De Alexandrinis El comercio prohibido con los musulmanes y el papado de Aviñón durante la primera mitad del siglo XIV, Anuario de Estudios Medievales, 10, Barcelona.
- Tyan, Émile, (1943), Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, Annales de l'Université de Lyon, Tome II, Lyon.
- Van Ghistele, Joos, (1883–1884), «Le voyage en Orient de Josse van Ghistele (1481–1485)», Revues générales de Bruxelles, Vol. 37–38, Bruxelles.
- Vogel, Franc Edward, (1998), « Siyāsa », Encyclopédie de l'Islam, J.Brill, Tome IX, Leiden.
- Wansbrough, John, (1965), «A Mamluk Commercial Treaty Concluded with the Republic of Florence 894/1489», in Documents from Islamic Chanceries, First Series, edited by S.M. Stern, Oxford University Press, Oxford.
- _____, (1965), «Venice and Florence in the Mamluk Commercial Privileges», Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 28, London.
- _____, (1971), «The Safe-Conduct in Muslim Chancery Practice» ،Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, London.
- Wiet, Gaston, (1937), Histoire de la nation égyptienne. L'Égypte arabe de la conquête arabe à la conquête ottomane 642-1517 de l'ère chrétienne, Tome IV, Société de l'Histoire Nationale, Paris,